المباذرة

ALMOBADARA

جريدة يومية سياسية

«نبدأ حيث يتوقّف الآخرون»

www.al-mobadara.com

العدد (١٥) السبت ١٥ آب/أغسطس ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

أمهات يرفعن صوتهن أمام البرلمان: «لا لسلب حضانة أطفالنا»

شهدت العاصمة بغداد، وقفة احتجاجية أمام مبنى مجلس النواب العراقي، نظمتها مجموعة من الأمهات للمطالبة بحماية حقهن في حضانة أطفالهن، ورفض تطبيق «الأثر الرجعي» على قضايا الحضانة، وهو ما يهدد بسحب الأطفال من أمهاتهم استناداً إلى تشريعات سابقة.

ورفعن المحتجات مطالب تركزت على إلغاء هذا الإجراء، مؤكدات تمسكهن بحقهن الطبيعي والقانوني في رعاية أبنائهن، محذرات من تداعيات اجتماعية ونفسية عميقة قد تطال الأطفال حال تطبيقه. ودعا المشاركون في الوقفة مجلس النواب والجهات المعنية إلى الاستجابة الفورية، والنظر في الآثار الإنسانية والقانونية المترتبة على هذا القرار، الذي يرون فيه انتهاكاً صريحاً لحقوق الأمومة واستقرار الأسرة العراقية

العراق بين مطرقة السيادة وسندان الإقليم

يقف العراق اليوم عند مفترق طرق مصيري، تتقاطع فيه ملفات داخلية شائكة مع تحولات إقليمية كبرى، في مشهد يعيد إنتاج أسئلة الدولة وهويتها وسيادتها. فبين حملة مكافحة الفساد التي هزت أركان المؤسسات. ومعركة حصر السلاح التي دخلت منعطفها الأخير مع اقتراب موعد ٣٠ أيلول. وبين دبلوماسية إقليمية متحركة على أكثر من جبهة، يجد العراق نفسه في قلب عاصفة قد تخرج عن السيطرة إن لم تُحسن إدارتها

معركة الفساد والسلاح.. اختبار الدولة الأصعب

حملة مكافحة الفساد التي أطلقتها حكومة الزيدي لم تكن مجرد إجراءات روتينية، بل مساساً بمراكز نفوذ راسخة، اعتقلت خلالها العشرات من المسؤولين وصادرت أموالاً وعقارات. لكن الجرأة في مواجهة الفساد، وإن كانت ضرورية، تحتاج إلى إرادة سياسية مستدامة، وإلا تحولت إلى زخم إعلامي سرعان ما يخبو

أما ملف حصر السلاح، فهو الأكثر تعقيداً. فمع اقتراب موعد ٣٠ أيلول، ترفض فصائل كبرى، وفي مقدمتها كتائب حزب الله، تسليم ما تصفه بـ«سلاح المقاومة». وقد أعلن ائتلاف إدارة الدولة أن أي نشاط مسلح بعد المهلة سيعامل وفق قانون مكافحة الإرهاب، لكن التحدي الأكبر يكمن في قدرة الحكومة على تنفيذ هذا التهديد دون الانزلاق إلى مواجهة مسلحة، خاصة في ظل تصريحات بعض القيادات بأنها ستكون «أول بندقية بوجه من يقترب من سلاح المقاومة»

الإقليم يتحرك.. واتفاقية مكة تعيد الخريطة

على الصعيد الإقليمي، شكّل توقيع «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين السعودية وتركيا وباكستان لحظة فارقة في إعادة تشكيل موازين القوى، حيث تنص على أن أي هجوم على أحد الأطراف هو هجوم على الجميع. وهنا يبرز سؤال مصيري للعراق: كيف سيتعامل مع هذا التحالف الجديد، خاصة مع غيابه عنه رغم كونه جاراً وحليفاً استراتيجياً للسعودية؟

وفي سياق متصل، تُقرأ زيارة رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان إلى سوريا، حيث ناقش تفعيل مذكرات التفاهم القضائية وملف معتقلي «داعش» كجزء من انفتاح عراقي أوسع على دمشق، يهدف إلى تعزيز التعاون الأمني والقضائي في مواجهة التحديات المشتركة، لكنه قد يثير حساسيات إقليمية لا تخلو من تعقيدات

كيف يمكن للعراق تجنب الأزمات؟

الخلاصة أن العراق أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الاستمرار في سياسة التوازنات الهشة التي قد تنهار بأي صدمة، أو بناء استراتيجية وطنية جامعة تقوم على

١. تعزيز الإجماع السياسي: لا يمكن حسم ملفي الفساد والسلاح بقوة الدولة وحدها، بل يحتاجان إلى غطاء سياسي ووطني واسع

٢. الانفتاح الإقليمي الذكي: بدلاً من أن يكون العراق ساحة للتنافس الإقليمي، يمكنه تحويل موقعه الجغرافي إلى جسر للتعاون، عبر الانخراط في الأطر الإقليمية الجديدة بشروط تحفظ سيادته

٣. الفصل بين الملفات: عدم ربط مصير العراق داخلياً بالتوترات الإقليمية، والعمل على حل الأزمات الداخلية بمنطق وطني بعيداً عن المحاور الخارجية

إن ما يحدث في العراق اليوم ليس مجرد أزمة عابرة، بل هو اختبار حقيقي لقدرة الدولة على فرض سيادتها واستعادة هيبتها. والطريق إلى النجاح يمر عبر إرادة سياسية حازمة، وحكمة في التعامل مع الإقليم، وشجاعة في مواجهة الداخل. فإن نجح العراق في اجتياز هذا الاختبار، فقد يخرج منه دولة أقوى وأكثر تماسكاً. وإن فشل، فإن المخاطر التي تنتظره قد تكون أكبر من أي حسابات سياسية راهنة

رئيس التحرير صبحي البدري

خطوة إدارية بدلالات سياسية: الزيدي يكلّف امرأة بقيادة بلدية المنصور في بغداد

في خطوة إدارية لافتة، أصدر رئيس مجلس الوزراء العراقي، علي الزيدي، قراراً بتكليف السيدة فاطمة حسن منهل بمهام مدير بلدية المنصور، إحدى أهم بلديات العاصمة بغداد وأكثرها كثافة سكانية وحيوية إدارية. وجاء القرار وفق وثيقة رسمية صادرة عن مكتب رئيس الوزراء، حددت مدة التكليف بستة أشهر، في تحرك يُقرأ على أنه جزء من مساعي الحكومة لتعزيز تمثيل المرأة في المواقع القيادية ضمن المؤسسات المحلية، وتطبيق رؤية إدارية جديدة تقوم على ضخ دماء جديدة في الهياكل البلدية التي تعاني منذ سنوات من تحديات خدمية ومالية وإدارية

منصب حيوي في قلب العاصمة

تُعد بلدية المنصور واحدة من أكثر المناطق الإدارية حساسية في بغداد، إذ تضم أحياء سكنية راقية ومقرات حكومية وسفارات ومنشآت حيوية، مما يجعل إدارتها اختباراً حقيقياً للكفاءة والقدرة على التعامل مع ملفات معقدة، تتراوح بين الخدمات اليومية، وتنظيم الأسواق، وإدارة النفايات، وتراخيص البناء، وحل أزمات البنية التحتية. ويأمل المراقبون أن يمثل هذا التكليف نقلة نوعية في أداء البلدية، خصوصاً مع ما تحمله التجارب الدولية من دلالات إيجابية حول إسهام المرأة في تحسين جودة الخدمات المحلية وتعزيز الشفافية الإدارية

تمكين المرأة بين الرؤية الحكومية والتحديات الواقعية

يتسق قرار الزيدي مع توجهات حكومته لدعم مشاركة المرأة في مواقع القرار، إذ سبق أن شهدت الفترة الأخيرة تعيينات نسائية في مناصب قيادية في عدد من المؤسسات الحكومية. غير أن مراقبين يشيرون إلى أن هذا التوجه لا يزال يواجه عقبات ثقافية وبيروقراطية، خصوصاً في الهياكل المحلية التي تهيمن عليها التقاليد الإدارية الذكورية، مما يجعل نجاح منهل في منصبها مرهوناً بتوفير الدعم المؤسسي الكافي، وتمكينها من صلاحيات فعلية تسمح لها بتنفيذ برامجها وإحداث تغيير ملموس في واقع البلدية

اختبار حقيقي للإدارة المحلية

تمثل فترة التكليف الستة أشهر اختباراً حقيقياً للسيدة فاطمة حسن منهل، ولرؤية الحكومة في تحديث الإدارة المحلية وتعزيز دور المرأة في قيادة المؤسسات البلدية. فإذا نجحت في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد تحسين الخدمات وتطوير العمل الإداري، فقد تتحول تجربتها إلى نموذج يُحتذى به في بقية بلديات العاصمة والمحافظات. وإلا فإن القرار سيظل مجرد خطوة شكلية دون أن يترك أثراً يذكر في واقع الإدارة المحلية الذي يئن تحت وطأة الفساد والروتين وضعف التخطيط

بغداد تؤكد رفضها لأي اختراق لأراضيها خلال مباحثات أمنية رفيعة مع الرياض

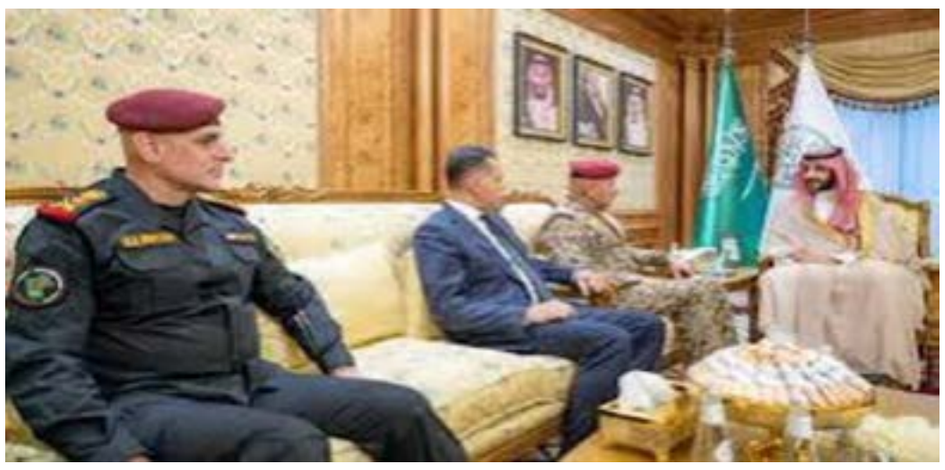

في خطوة دبلوماسية تعكس عمق التنسيق الأمني بين بغداد والرياض، ترأس الفريق أول الركن عبد الأمير الشمري، مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية، وفداً أمنياً رفيع المستوى إلى المملكة العربية السعودية، ضم رؤساء أجهزة المخابرات ومكافحة الإرهاب والدفاع الجوي. وجاءت الزيارة، التي تأتي بعد أيام من استقبال بغداد لوفد سعودي مماثل، لتؤكد موقف العراق الراسخ برفض أي اختراق لسيادته الوطنية، مع تجديد التزامه بعدم تهديد جيرانه أو السماح باستخدام أراضيه ضد أي دولة مجاورة، في رسالة واضحة عن هوامش المناورة التي ترسمها بغداد في علاقاتها الإقليمية

التقى الوفد العراقي، الذي ضم إلى جانب الشمري، رئيس جهاز المخابرات الوطنية حميد الشطري، ورئيس جهاز مكافحة الإرهاب الفريق الركن زيد حوشي الموسوي، وقائد الدفاع الجوي الفريق الركن مهند الأسدي، بالأمير خالد بن سلمان بن عبد العزيز، وزير الدفاع السعودي، في مكتبه بالرياض، بحضور قادة الاستخبارات وهيئة الأركان والقوات المشتركة. وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون العسكري والدفاعي، وأمن الحدود الدولية، والتنسيق الاستخباري، إلى جانب استعراض التطورات الإقليمية الراهنة، في إطار حرص البلدين على مواصلة التشاور لخدمة مصالحهما المشتركة وتعزيز أمن المنطقة واستقرارها

أكد مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، خلال المباحثات، موقف العراق الثابت بعدم تهديد دول الجوار، مشدداً على رفض بغداد القاطع لأي اختراق لسيادته، طالما أنه يحترم سيادة جيرانه. وجدد الشمري حرص العراق على أمن المنطقة، وطموحه إلى تعزيز التعاون المشترك وتوطيد العلاقات الثنائية، في إشارة إلى أن بغداد تسعى لبناء علاقات متوازنة قائمة على الاحترام المتبادل وضبط حدود النفوذ الإقليمي

من جانبه، جدد وزير الدفاع السعودي تأكيد موقف المملكة الداعم لأمن العراق واستقراره وتنميته وازدهاره، مشيراً إلى أن الرياض ستظل «دوماً مع العراق»، في رسالة تعكس تحولاً في العلاقات الثنائية نحو شراكة استراتيجية أوسع، تتجاوز الإطار الأمني إلى مجالات التنمية والتعاون الاقتصادي، في ظل متغيرات إقليمية دقيقة تعيد تشكيل خريطة التحالفات في المنطقة

تمثل هذه المباحثات محطة جديدة في مسار العلاقات العراقية - السعودية، التي شهدت نقلة نوعية في السنوات الأخيرة، من الفتور إلى التنسيق الأمني والاقتصادي المتقدم. ومع تأكيد بغداد رفضها لأي اختراق لسيادتها، ورياضها التزامها بدعم أمن العراق، تبدو المنطقة أمام نموذج جديد للتعاون الثنائي، قد يكون له انعكاسات إيجابية على استقرار الخليج والشرق الأوسط، إذا ما استُكملت هذه الجهود بآليات تنفيذية تحول التعهدات السياسية إلى إجراءات ملموسة على الأرض

«أصحاب الكهف» يرفض حصر السلاح

في تطور يعكس تصاعد المواجهة السياسية حول ملف حصر السلاح في العراق، نشر فصيل «أصحاب الكهف»، أحد الفصائل المسلحة، صورة لطائرة مسيّرة تحلق ليلاً فوق منطقة سكنية مأهولة، مصحوبة بعبارة: «ليس لدينا سلاح للتسليم، لكن لدينا سلاح للتدمير والتحطيم». وجاءت الرسالة دون توضيح للجهة المقصودة، لكن توقيتها يحمل دلالة واضحة، إذ تزامنت مع تصاعد خطاب الحكومة العراقية، برئاسة علي الزيدي، بشأن دمج الفصائل في المؤسسات العسكرية الرسمية، ضمن خطة حصر السلاح بيد الدولة وإنهاء أي وجود مسلح خارج الإطار القانوني بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر المقبل

ويُعد هذا الرد أول إشارة علنية من فصيل معروف برفضه الاندماج، في وقت تسعى فيه بغداد إلى فرض سيطرتها على جميع التشكيلات المسلحة، وسط مخاوف من أن تؤدي هذه المواقف إلى احتكاكات ميدانية، خاصة مع اقتراب الموعد النهائي الذي وصفته الحكومة بأنه «ساعة الصفر» لإنهاء نفوذ الفصائل خارج الدولة. ولم يصدر أي تعليق رسمي من الحكومة على هذه الرسالة حتى الآن، في حين ترقب الأوساط السياسية والأمنية تطورات الملف الحساس الذي قد يشكل اختباراً حاسماً لهيبة الدولة العراقية

في هذا العدد

عندما يصبح الطفل ثمناً للخلاف
الصفحة ٥
لمى النقاش

شاشات الحقد الرقمي
الصفحة ٥
رُلا موسى

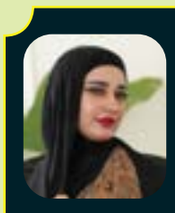

المرأة حين تكتب الحياة اسمها
الصفحة ٥
حوراء الكناني

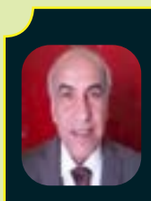

الأزمة المالية في نظام المحاصصة الحاكم.
الصفحة ٦
د. نجم الدليمي

يبقى الجهل متربعاً
الصفحة ٦
محمد الأمارة

كيف تشكل المرأة ملامح المستقبل؟
الصفحة ٧
حوراء علي الركابي

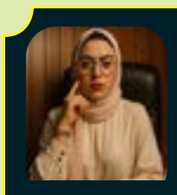

خطاب الكراهية والتحريض في الزمن المعاصر
الصفحة ٧
فاطمة الملكشاهي

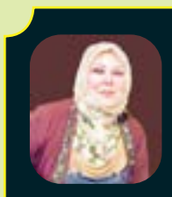

إلى صورتي الأولى
الصفحة ٨
شذى عسكر

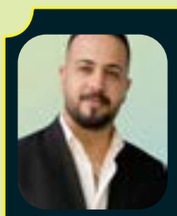

العقاب
الصفحة ٨
بسام البديري

زيارة فيدان إلى القاهرة - إعادة تشكيل تحالفات الشرق الأوسط في ظل «حلف مكة»

تُعد زيارة وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إلى مصر في هذا التوقيت محطة دبلوماسية فارقة، تعكس تحولاً استراتيجياً في موازين القوى الإقليمية. إذ تأتي في أعقاب توقيع «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين السعودية وتركيا وباكستان، والتي أثارت استبعاد مصر منها جدلاً واسعاً. يهدف هذا التقرير إلى تحليل دلالات الزيارة، واستكشاف أبعادها الاستراتيجية، ورسم ملامح المشهد الإقليمي الجديد الذي تتشكل فيه تحالفات متعددة الأقطاب، مع تركيز خاص على الدور المحوري لمصر في أي معادلة أمنية مستقبلية

السياق الاستراتيجي - من ميثاق مكة إلى تحركات القاهرة

قبل أيام قليلة من زيارة فيدان، شهدت المنطقة توقيعاً تاريخياً تمثل في «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» التي جمعت كلاً من المملكة العربية السعودية، وجمهورية تركيا، وباكستان. تنص الاتفاقية، في مادتها الأساسية، على أن «أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث يُعتبر هجوماً على الجميع»، مما يُشي بتحالف عسكري - سياسي ذي أبعاد إقليمية عميقة

لكن اللافت للنظر هو الغياب البارز لمصر عن هذا الحلف، رغم وزنها الإقليمي والتاريخي، الأمر الذي أثار تساؤلات عدة حول طبيعة العلاقات السعودية - المصرية، خاصة في ظل تقارير عن خلافات خلفية بشأن آليات التعاون الأمني المشترك. وقد جاءت زيارة فيدان إلى القاهرة كرد فعل دبلوماسي لاحتواء هذا التوتر، حيث سبق أن صرح فيدان بأن مصر «شريك طبيعي» للدول الثلاث، مع ترك الباب مفتوحاً لانضمامها لاحقاً

أهداف الزيارة - ثلاثة محاور استراتيجية

لم تكن الزيارة بروتوكولية بحتة، بل حملت أهدافاً محددة ومترابطة، يمكن حصرها في المحاور التالية

١. طمأنة القاهرة وتمهيد الطريق للإدماج المستقبلي

- تمثلت الغاية الأبرز في تهدئة المخاوف المصرية من التهميش، وذلك عبر طرح إطار جديد للتعاون يُعرف بـ «مبادرة R٤» التي تضم وزراء خارجية الدول الأربع (مصر، تركيا، السعودية، باكستان) كمنصة حوارية تمهيدية لانضمام مصر رسمياً إلى التحالف

٢. تعزيز العلاقات الثنائية نحو شراكة شاملة

- شملت المباحثات ملفات عدة تهدف إلى بناء «شراكة استراتيجية شاملة»، من أبرزها

- رفع حجم التبادل التجاري إلى ١٥ مليار دولار

في المرحلة المقبلة

- توسيع التعاون في مجالات الطاقة، والصناعة الدفاعية، والتكنولوجيا

- تنسيق المواقف تجاه القضايا الاقتصادية الإقليمية والدولية

٣. التنسيق الإقليمي في الملفات الساخنة

- ناقش الجانبان أبرز الأزمات الإقليمية، وخرجوا بتوافقات حول

- غزة: دعم وقف إطلاق النار الفوري، والانخراط في جهود إعادة الإعمار

- ليبيا: التأكيد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار

- السودان: دعم سيادة الدولة وإنهاء الصراع.

- سوريا: التمسك بالسلامة الإقليمية ومنع أي تغيير ديموغرافي

تحليل المشهد الإقليمي - نحو نظام متعدد الأقطاب

تعكس هذه التحركات تحولاً جوهرياً في بنية التحالفات الإقليمية، يمكن تلخيص ملامحه كالتالي

تشكل محاور إسلامية سنية جديدة

- يمثل «حلف مكة» إطاراً تحالفياً إسلامياً سنياً بقيادة ثلاث قوى كبرى (السعودية، تركيا، باكستان)، يسعى لتحقيق توازن ردعي تجاه التهديدات المشتركة، خاصة في ظل تراجع الدور الأمني الأمريكي في المنطقة، وتصاعد النفوذ الإيراني

مصر: الحجر الأساس لأي معادلة إقليمية

- لا يمكن لأي تحالف إقليمي أن يكتسب وزناً استراتيجياً دون إشراك مصر، نظراً لموقعها الجغرافي، وقوتها العسكرية، ونفوذها العربي والإفريقي. وبالتالي، فإن إدماجها في التحالف يُوسع نطاقه ويعزز مصداقيته

إعادة تعريف التحالفات من الثنائية إلى الشبكات المعقدة

- نشهد انتقالاً من تحالفات ثنائية أو أحادية القطب إلى شبكات متشابكة من المصالح، حيث تسعى الدول إلى تنويع حلفائها لتعظيم نفوذها في مواجهة المتغيرات الإقليمية. وتُعد العلاقات المصرية - التركية نموذجاً بارزاً لتجاوز الخلافات السياسية السابقة لصالح المصالح المشتركة

التحديات التي تواجه التحالفات الجديدة

رغم الطموحات الاستراتيجية، تواجه هذه التحالفات جملة من التحديات التي قد تعيق تحقيق أهدافها، أبرزها

- تباين الأولويات الوطنية بين الدول الأعضاء، خاصة في ملفات مثل ليبيا وسوريا

- صعوبة التنسيق العسكري والأمني على الأرض في غياب آليات تنفيذية واضحة

- الضغوط الدولية، خاصة من القوى الكبرى التي قد تنظر إلى هذه التحالفات كتهديد لنفوذها التقليدي

- الخلافات التاريخية بين بعض الأطراف، والتي قد تعود إلى السطح في أي لحظة

زيارة استباقية وليس رد فعل

يمكن القول إن زيارة هاكان فيدان إلى مصر لم تكن مجرد جولة دبلوماسية عابرة، بل خطوة استباقية مدروسة تهدف إلى بناء تحالف إقليمي موسع تضع مصر في مركزه الاستراتيجي. فالمنطقة تتجه بثبات نحو نظام متعدد الأقطاب، حيث تتشكل تحالفات جديدة تعيد تعريف مصالح القوى الكبرى، وتفتح الباب أمام مرحلة من التوازنات الدقيقة، التي يتوقف نجاحها على قدرة الأطراف المعنية على تجاوز خلافاتها، وتحويل الرؤى المشتركة إلى أفعال ملموسة على الأرض

معركة الشرعية والسلاح مع الفصائل: ثلاثة سيناريوهات تنتظر العراق مع اقتراب «ساعة الصفر»

لم يعد ملف حصر السلاح بيد الدولة في العراق مجرد نقاش نظري يُدار خلف الأبواب المغلقة، بل تحول إلى سجال سياسي علني، يتزامن مع اقتراب موعد ٣٠ أيلول/سبتمبر، الذي يُعد بمثابة اختبار مصيري لهيبة الدولة وقدرتها على فرض سيادتها. وفي ظل تمسك بعض الفصائل برفض تسليم أسلحتها، تتصاعد التحذيرات من أن الأزمة قد تخرج عن نطاق التفاوض إلى مواجهة مفتوحة، تضع البلاد أمام مفترق طرق خطير

اختبار مزدوج للحكومة العراقية

يمثل الموعد المرتقب محطة حساسة بالنسبة للحكومة في بغداد، إذ يتزامن مع الجدول الزمني المعلن لإنهاء وجود القوات الدولية، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى إغلاق ملف السلاح خارج المؤسسات الرسمية بشكل نهائي. وبينما يبدو مسار انسحاب القوات الأجنبية محكوماً بتفاهمات وجداول زمنية واضحة نسبياً، يظل مسار حصر السلاح أكثر تعقيداً، نظراً لتداخله العميق مع النفوذ السياسي والأمني للفصائل، وامتداداتها الإقليمية التي تجعل الملف أشبه بلغز معقد

مؤشرات ميدانية وإدارية تعكس تغير النهج الحكومي

على عكس المحاولات السابقة التي اتسمت بالتردد، توحي التحركات الأخيرة للسلطة التنفيذية بأن بغداد عازمة على تغيير قواعد الاشتباك مع هذا الملف. وتتجلى هذه المؤشرات في عدة نقاط

- إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية: شهدت مواقع القيادة الحساسة تغييرات دراماتيكية، مع تصاعد دور جهاز مكافحة الإرهاب وتكليف قاداته بمناصب استراتيجية، على رأسها قيادة عمليات بغداد

- إلغاء قيادة العمليات المشتركة: أعيد تنظيم مهامها ضمن مكتب القائد العام للقوات المسلحة، في خطوة قرأها المراقبون على أنها محاولة لإعادة ضبط مراكز القرار الأمني، لا سيما أن تلك القيادة كانت تضم ممثلين عن هيئة الحشد الشعبي على صلة وثيقة بفصائل بعينها

- الاستعداد الميداني: تزامنت هذه التغييرات مع رفع درجة الجاهزية، وإلغاء إجازات القادة، وتنفيذ تحركات وتدريبات ميدانية في محيط مناطق تعتبر معاقل للفصائل، مثل جرف الصخر في محافظة بابل، مما زاد المخاوف من احتمالات الاحتكاك الذي قد يتطور إلى مواجهة إذا انتقلت الحكومة من الضغط السياسي إلى الفرض الميداني

جوهر الأزمة - سلطة موازية أم مقاومة مشروعة؟

يرى المحللون والمختصون في الشأن السياسي أن جوهر المشكلة لا يتوقف عند السلاح كأداة مادية، بل يمتد ليشمل طبيعة الدولة العراقية ذاتها، ومدى قدرتها على احتكار أدوات القوة وامتلاك القرار السيادي في الحرب والسلم. ففي أي دولة حديثة، يُعد خضوع جميع التشكيلات المسلحة للسلطة الدستورية شرطاً أساسياً لبقائها

لكن الإشكالية الأعمق تكمن في أن بعض هذه الفصائل لا تنظر إلى نفسها بوصفها تشكيلات عسكرية عابرة، بل تمتلك مشاريع سياسية وأمنية واقتصادية متكاملة، ما يجعل التعامل معها بالقوة وحدها خياراً محفوفاً بالمخاطر. وهي تتعامل مع سلاحها بوصفه مرتبطاً بوجود قوات أجنبية وصراعات إقليمية، وليس مجرد ملف داخلي قابل للحل عبر الإجراءات الإدارية

السيناريوهات الثلاثة للمشهد المقبل

في ضوء التطورات المتسارعة، ترسم الأوساط السياسية والمحللون ثلاثة سيناريوهات محتملة للمرحلة المقبلة، تتفاوت في درجة خطورتها وتداعياتها على الاستقرار الداخلي

السيناريو الأول: الالتزام الكامل والدولة الموحدة

- وهو السيناريو المثالي، الذي تلتزم فيه جميع الفصائل بقرار حصر السلاح، وتتحول البلاد نحو نموذج الدولة القادرة على احتكار القوة، دون أي وجود لسلاح خارج إطار المؤسسات الرسمية. لكن هذا السيناريو يبدو الأبعد تحقيقاً في ظل التصريحات المتشددة الصادرة من بعض الأطراف

السيناريو الثاني: التسليم التدريجي والتفاوض المرحلي

- يقوم هذا السيناريو على تسليم السلاح على مراحل، فصيلاً تلو الآخر، وفق خطة تفاوضية مدروسة، تتولاها الجهات الحكومية والأمنية بالتنسيق مع القوى السياسية، مع تقديم ضمانات سياسية وقانونية للفصائل المنخرطة في العملية السياسية. ويبدو هذا المسار هو الأكثر ترجيحاً في الوقت الراهن، لأنه يتيح للحكومة إحراز تقدم دون إشعال مواجهة شاملة

السيناريو الثالث: الصدام المسلح (الخيار الأخطر)

- وهو السيناريو الذي قد يتحقق في حال رفض بعض الفصائل الخضوع للقرار، ما قد يقود إلى إشكالات أمنية أو احتكاكات محدودة، وقد يتطور إلى مواجهة أوسع وأعنف إذا فشلت الوساطات السياسية في احتواء الأزمة. ويحذر مراقبون من أن هذا المسار قد يفتح الباب أمام اقتتال داخلي، خاصة في حال انعكست الخلافات على وحدة البيت السياسي الشيعي

التداعيات الإقليمية والدولية - ضغوط متشابكة

تكتسب هذه السيناريوهات أبعاداً إضافية بتداخل العوامل الخارجية، حيث ترتبط ديناميكيات حسم الملف بمسار العلاقات بين واشنطن وطهران. فالحكومة العراقية تتحرك تحت ضغط موعد سياسي، بينما تراهن الفصائل على تغير المعادلات الإقليمية، وعلى عامل الوقت الذي قد يخدمها في ظل المفاوضات الدولية

وتشير مصادر سياسية مطلعة إلى أن زيارة قائد فيلق القدس الأخيرة إلى بغداد، وما تضمنته من مباحثات مع القيادات السياسية، حملت إشارات واضحة حول ضرورة تسوية هذا الملف، إذ أُبلغ الجانب الإيراني بأن بغداد ماضية في بناء دولة ذات سيادة، وأن الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. في المقابل، يرى بعض الأطراف المقربة من الفصائل أن التحركات الحكومية تأتي استجابة للضغط الأميركي قبل اكتمال الانسحاب، ما يعمق حالة الريبة ويعقّد فرص التوصل إلى حل سلمي بين هيبة الدولة وخطر الانزلاق

لن يتوقف نجاح بغداد في هذا الاختبار المصيري على قدرتها العسكرية أو الأمنية وحدها، بل يتطلب امتلاكها قراراً سياسياً موحداً، وخطة قانونية رصينة، وغطاءً وطنياً واسعاً يضمن تنفيذ حصر السلاح من دون دفع البلاد إلى اقتتال داخلي. فالمسألة لم تعد مجرد إجراء أمني، بل أصبحت مرتبطة بجوهر الدولة ومستقبلها

أما إذا انتهت المهلة المحددة، وبقي كل طرف متمسكاً بموقفه، ولم تفلح المساعي السياسية في إيجاد مخرج، فإن ملف حصر السلاح قد يتحول بسرعة من مجرد اختبار لهيبة المؤسسات إلى أخطر مواجهة داخلية يشهدها العراق منذ سنوات، تاركاً الجميع أمام سؤال مفتوح: هل ستنتصر لغة الدولة، أم أن منطق «كسب الوقت» الذي تراهن عليه بعض الأطراف سيفرض وقائع جديدة على الأرض؟

عرض إماراتي لنقل النفط العراقي عبر مضيق هرمز بتقنيات التعتيم

كشفت مصادر مطلعة في قطاع الطاقة، اليوم الأربعاء، عن تطور لافت في ديناميكيات نقل النفط الإقليمية، يتمثل في تقديم شركة بترول أبو ظبي الوطنية «أدنوك» عرضاً لنقل شحنات النفط الخام العراقي عبر مضيق هرمز، مستخدمة استراتيجية متطورة تعرف بـ«النقل المكوكي» أو «النقل المعتم»، التي تعتمد على إيقاف أجهزة التتبع والإرسال لتجنب الرصد خلال بعض الرحلات. وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه المنطقة توترات أمنية متصاعدة، ما يمنح الملف أبعاداً استراتيجية واقتصادية عميقة

تفاصيل العرض - تعاون غير مألوف بين جارين

وفقاً لما نقلته وكالة «بلومبرغ» عن مصادر طلبت عدم الكشف عن هويتها، فإن شركة أدنوك، التي تُعد الأكثر نجاحاً في استخراج النفط من مياه الخليج العربي، عرضت على الجانب العراقي نقل صادراته النفطية من البصرة ومناطق أخرى إلى مصافي التكرير في آسيا، وذلك عبر أسطولها الخاص وباستخدام تقنيات لوجستية متقدمة

ويأتي هذا العرض في سياق غير معتاد، إذ نادراً ما تلجأ دول غرب آسيا إلى جيرانها لتولي مهمة نقل صادراتها من الطاقة، خاصة في ظل حساسية ملف النفط العراقي الذي يديره عبر شركة تسويق النفط الحكومية «سومو». وتطرح هذه الخطوة تساؤلات حول طبيعة الثقة المتبادلة، وحول القدرات اللوجستية التي تمتلكها الإمارات لتأمين عبور النفط في واحدة من أكثر الممرات المائية خطورة في العالم

آلية النقل المكوكي - تعتيم متعمد لتفادي الرصد

تعتمد الاستراتيجية التي تقترحها أدنوك على ما يُعرف بـ«النقل المكوكي»، وهو أسلوب يتمثل في تنفيذ رحلات بحرية قصيرة، غالباً ما تكون مصحوبة بإيقاف تشغيل أجهزة الإرسال والاستقبال (AIS) لتجنب رصد السفن عبر أنظمة التتبع العالمية. وبعد وصول الناقلات إلى نقاط محددة خارج مضيق هرمز مباشرة، يتم نقل الحمولة إلى سفن أخرى، مما يخلق طبقة من التعتيم التشغيلي يصعب اختراقها

وقد استخدمت أدنوك هذه الآلية بنجاح في عملياتها الخاصة، وفي الأيام الأخيرة وسعتها لتشمل تقديم شحنات فورية للمشترين الآسيويين من منتجين آخرين في غرب آسيا، وعلى رأسهم العراق. ويرى مراقبون أن هذا الأسلوب يمنح مرونة كبيرة في تجاوز العقبات الأمنية، ويساهم في الحفاظ على استقرار الإمدادات العالمية، وكبح جماح ارتفاع أسعار النفط، خاصة في ظل استمرار التوتر في المنطقة

الدوافع والأبعاد الاستراتيجية

يمكن قراءة هذا العرض في ضوء عدة اعتبارات متشابكة

١. التحديات الأمنية في مضيق هرمز

- يمثل مضيق هرمز ممراً مائياً حيوياً يمر عبره نحو ٣٠٪ من النفط المنقول بحراً في العالم. ومع استمرار التوترات الإقليمية، خاصة في ظل الحرب الإيرانية (في إشارة إلى السياق الإقليمي)، بات تأمين عبور الناقلات أولوية قصوى للدول المصدرة، وهو ما يدفع نحو البحث عن حلول لوجستية مبتكرة لتقليل المخاطر

٢. تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة

- قد يعكس هذا العرض رغبة إماراتية في تعزيز التعاون مع العراق في مجال الطاقة، وتثبيت موقع أدنوك كلاعب إقليمي مؤثر في سلاسل الإمداد. كما يمكن أن يكون بمثابة اختبار لمدى استعداد دول المنطقة لتجاوز التنافس السياسي لصالح المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة

٣. تنويع خيارات التصدير العراقية

- بالنسبة للعراق، الذي يعتمد بشكل شبه كامل على ميناء البصرة لتصدير نفطه، قد يشكل هذا العرض فرصة لتخفيف الاعتماد على قناة واحدة، وتقليل التعرض للمخاطر الأمنية التي تهدد عمليات التصدير التقليدية

المواقف الرسمية - صمت حذر

في رد فعل رسمي أولي، اكتفى متحدث باسم شركة أدنوك بالقول إن الشركة «لا تُعلّق على المسائل التجارية»، في حين لم تصدر شركة تسويق النفط العراقية «سومو» أي تعليق فوري على العرض. ويشير هذا الصمت إلى حساسية الملف، وإلى أن المفاوضات، إن وجدت، لا تزال في مراحلها الأولى، بعيداً عن الأضواء الإعلامية

وبينما يبقى مصير هذا العرض مرهوناً بالتفاوض بين الطرفين وبالعوامل الأمنية المتغيرة، فإن مجرد طرحه يعكس تحولاً في العقلية الإقليمية نحو تبني حلول غير تقليدية لضمان استمرارية تدفق الطاقة، في عالم أصبحت فيه الممرات المائية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى

مدير التحرير
بسام البديري

هيئة التحرير
رُلا موسى - لُمى النقاش - أحمد عز الدين - محمد عزيز - آكار تاج الدين

التصميم والإخراج الفني
محمد العجيلي

رئيس التحرير صبحي البدري
Mail: almpbadera@hmail.com

أرخبيل التوتر: زيارة بوتين إلى جزر كوريل تشعل احتجاجاً يابانياً وتجدد النزاع السيادي في الشرق الأقصى

في خطوة اعتبرتها طوكيو استفزازاً سياسياً واضحاً، أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، زيارة مفاجئة إلى جزر كوريل الجنوبية، الأرخبيل المتنازع عليه مع اليابان، في أول زيارة من نوعها للرجل القوي في الكرملين إلى هذه الجزر منذ توليه الحكم. وأثارت الزيارة ردود فعل يابانية غاضبة، إذ وصفتها الحكومة اليابانية بأنها «تصعيد غير مبرر» وخرق للقانون الدولي، في حين ترى موسكو أنها تأكيد على سيادتها على أراضٍ اكتسبتها بانتصارها في الحرب العالمية الثانية. وتأتي هذه التطورات في وقت تشهد فيه العلاقات الروسية - اليابانية توتراً متصاعداً على خلفية الحرب في أوكرانيا والعقوبات الغربية، مما يعيد ملف جزر كوريل إلى واجهة الأجندة الدبلوماسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

جولة بوتين في أقصى الشرق.. رسائل سياسية متعددة

أفادت وكالة «تاس» الروسية الرسمية بأن بوتين قام بزيارة لجزر كوريل للمرة الأولى، حيث تفقد سفينة القيادة في أسطول المحيط الهادئ، في جولة تحمل أبعاداً رمزية وعسكرية واضحة. ولم تكن الزيارة مجرد جولة تفقدية عابرة، بل حملت رسائل سياسية موجهة إلى عدة جهات

- رسالة إلى الداخل الروسي: تؤكد الزيارة تمسك موسكو بالأراضي التي ضمتها بعد الحرب العالمية الثانية، وتعزز الرواية الوطنية حول الانتصار على اليابان، وتظهر اهتمام القيادة الروسية بالمناطق النائية وأمنها العسكري، خاصة في ظل التحديات الأمنية المتصاعدة في المحيط الهادئ

- رد على العقوبات الغربية: تأتي الزيارة في سياق عزلة دولية تتعرض لها روسيا بسبب حرب أوكرانيا، إذ تسعى موسكو إلى إظهار أنها لا تزال قادرة على ممارسة سيادتها في مناطق نائية، وأن العقوبات الغربية بما فيها اليابانية، لم تثنِها عن فرض أجندتها الجيوسياسية

- اختبار للالتزام الياباني: تمثل الزيارة اختباراً لقدرة اليابان على حشد ردود فعل دبلوماسية فعالة، وكشفاً عن حدود النفوذ الدبلوماسي لطوكيو في مواجهة سياسات موسكو الواقعية التي لا تبالي بالاحتجاجات الدولية

الاحتجاج الياباني - لهجة حادة وأساس قانوني راسخ

لم تتأخر ردود الفعل اليابانية، إذ أعلن وزير الخارجية الياباني، توشيميتسو موتيغي، في بيان رسمي، عن «احتجاج شديد» على الزيارة، مؤكداً أن الجزر التي أشار إليها باستخدام التسمية اليابانية «الأراضي الشمالية»، هي «جزء لا يتجزأ من الأراضي اليابانية، تاريخياً وبموجب القانون الدولي». وشدد البيان على أن الحكومة اليابانية تعتبر هذه الزيارة انتهاكاً لسيادتها، وتتعارض مع الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل النزاع بالوسائل السلمية

ويستند الموقف الياباني إلى معاهدات واتفاقات تاريخية، فضلاً عن قرارات محكمة العدل الدولية التي تؤكد على أهمية حل النزاعات الإقليمية عبر التفاوض، وليس عبر فرض الأمر الواقع. وتعتبر طوكيو أن موسكو انتهكت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها لتسوية النزاعات الدولية

أبعاد إقليمية ودولية - صراع القوى في المحيط الهادئ

تحتل جزر كوريل موقعاً استراتيجياً فريداً، إذ تشرف على ممرات ملاحية حيوية تربط المحيط الهادئ ببحر أوخوتسك، وهي منطقة تعتبر من أهم مناطق تمركز الغواصات الروسية الاستراتيجية. كما أن الجزر غنية بالموارد الطبيعية، بما في ذلك مصايد الأسماك والثروات المعدنية والطاقة، مما يعزز قيمتها الاقتصادية إلى جانب أهميتها الجيوسياسية

وفي السياق الأوسع، يتقاطع هذا النزاع مع التوترات المتصاعدة بين القوى الكبرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فالولايات المتحدة، الحليف الرئيسي لليابان، تقدم دعماً دبلوماسياً واضحاً لموقف طوكيو، وتدعو موسكو إلى احترام القانون الدولي. كما أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أبدى اهتماماً متزايداً بأمن المنطقة، في ظل تنامي النفوذ الصيني وزيادة النشاط العسكري الروسي في المحيط الهادئ، مما يجعل النزاع على جزر كوريل جزءاً من صراع جيوسياسي أوسع

أرخبيل الخلاف بين الماضي والمستقبل

تمثل زيارة بوتين إلى جزر كوريل حلقة جديدة في صراع طويل الأمد بين موسكو وطوكيو، يعكس تشابكاً معقداً بين التاريخ، والقانون الدولي، والمصالح الجيوستراتيجية في منطقة المحيط الهادئ. ففي الوقت الذي تحاول فيه اليابان حشد الدعم الدولي لموقفها، تواصل روسيا فرض أمر واقع على الأرض، في مشهد يعكس تحولاً عالمياً نحو التحديات السيادية المباشرة، في مقابل تآكل آليات التفاوض الجماعي

والسؤال الذي يظل مفتوحاً: هل ستظل هذه الجزر رمزاً للخلاف الدبلوماسي، أم قد تتحول في يوم ما إلى جسر للتعاون بين الجارتين؟ الأكيد أن الأفق الزمني للحل بات أكثر ضبابية من أي وقت مضى، في ظل تعقيدات دولية متزايدة ونزاعات تتجاوز حدودها المحلية لتؤثر على توازن القوى في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية

سلام داخلي واحتلال خارجي: مفارقة أنقرة بين تشريع الوحدة وتمديد الوجود العسكري في كردستان العراق

مرّ أكثر من عام على انطلاق مسار «السلام والمجتمع الديمقراطي» بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني، وهو المسار الذي شهد خطوات باتجاه وقف إطلاق النار ونزع السلاح، في مؤشر على تحول استراتيجي في سياسات أنقرة تجاه الملف الكردي. لكن المفارقة اللافتة تكمن في استمرار القوات التركية بالانتشار داخل أراضي إقليم كردستان العراق، رغم انتقال مبادرة السلام إلى مرحلة جديدة، ما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى جدية أنقرة في فك الارتباط بين ملفها الداخلي وحساباتها الإقليمية، وحول مصير الذريعة التي ظلت لسنوات تبرر هذا التوغل العسكري

تزامنت التطورات الإيجابية على صعيد مسار السلام الداخلي مع تحرك برلماني تركي لافت تمثل في تقديم مشروع قانون «تعزيز الوحدة الاجتماعية والتضامن الوطني» إلى رئاسة البرلمان في الخامس من آب/أغسطس الماضي، بموافقة ٣٦٧ نائباً، وتضمن المشروع ١٢ بنداً،

ناقشته لجنة العدل في اجتماع استمر ١٨ ساعة، وأقرته بأغلبية الأصوات تمهيداً لعرضه على الجلسة العامة

وفي هذا السياق، يرى مراقبون للشأن السياسي أن هذا المشروع يمثل إطاراً قانونياً مهماً لتثبيت السلام داخل الحدود التركية، ويعكس نية حكومية للانتقال من منطق المواجهة العسكرية إلى الحلول السياسية والتشريعية. لكن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة: هل يمكن فصل هذا التوجه الداخلي عن السياسات الخارجية لأنقرة، خاصة في ما يتعلق بالوجود العسكري التركي داخل العراق؟

ذريعة «حزب العمال» بين الماضي والمستقبل

ظلت أنقرة تستند، لعقود، إلى وجود حزب العمال الكردستاني في مناطق شمال العراق كمبرر رئيسي لاستمرار عملياتها العسكرية وقواعدها داخل الأراضي العراقية. غير أن المحللين والخبراء في الشأن السياسي يؤكدون أن هذا المبرر فقد الكثير من زخمه في ظل التطورات الأخيرة، إذ أصبح الحزب طرفاً في حوار سياسي مع الدولة التركية، ويجري الحديث عن نزع سلاحه وحلّ إشكالاته بالطرق السلمية

ويرى هؤلاء أن استمرار الوجود العسكري التركي في هذا السياق الجديد يثير إشكالية قانونية وأخلاقية، إذ لم يعد ممكناً الاستمرار في تبرير التوغل العسكري بذريعة باتت محل تساؤل، خاصة مع دخول الأطراف المعنية في مسار تفاوضي جاد. ويعتبر البعض أن هذه اللحظة التاريخية تمثل فرصة حقيقية لإنهاء حالة الصراع الممتدة، وإعادة النظر في أسس العلاقة بين أنقرة والعراق، بما ينسجم مع مبادئ السيادة والجوار

التناقض بين المصالح الاقتصادية والتدخل العسكري

تشير التحليلات إلى أن استمرار الوجود العسكري التركي لا يرتبط بالجانب الأمني فقط، بل يتداخل مع شبكة معقدة من المصالح والعلاقات السياسية بين أنقرة وقوى سياسية داخل العراق وإقليم كردستان. فثمة أطراف كردية تتعامل مع هذا الوجود من منظور براغماتي قائم على المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، في حين يرفض جزء واسع من الشارع الكردي هذه التدخلات ويعتبرها انتهاكاً للسيادة الوطنية

وفي هذا الإطار، تبرز مفارقة أخرى، إذ تربط أنقرة وبغداد وأربيل مصالح اقتصادية واستراتيجية ضخمة، يتصدرها خط أنابيب النفط الممتد من كركوك إلى ميناء جيهان التركي، فضلاً عن مشروع «طريق التنمية» الذي يحمل آمالاً كبيرة في إعادة رسم خريطة التجارة الإقليمية. ويرى المحللون أن هذه المصالح المشتركة يجب أن تشكل أساساً لعلاقات قائمة على الاحترام المتبادل للسيادة، بدلاً من أن تُستخدم كغطاء للتدخل العسكري أو كأداة ضغط على الحكومة العراقية

موقف الحكومة العراقية بين البيانات والفعل

على صعيد الموقف الرسمي لبغداد، فقد شهدت السنوات الماضية مطالبات نيابية وسياسية متكررة بإنهاء الوجود العسكري التركي وإخراج القوات الأجنبية من الأراضي العراقية. لكن هذه المطالبات بقيت، في معظمها، محصورة في إطار البيانات الرسمية والمواقف السياسية، دون أن تترجم إلى خطوات عملية حازمة تضع حداً لهذا التوغل. ويُعتبر هذا التراجع في الموقف العملي أحد الأسباب التي تسمح باستمرار التدخلات التركية، وتمنح أنقرة مساحة للمناورة في المنطقة

ويرى متابعون أن الحكومة الاتحادية تتحمل مسؤولية أساسية في معالجة هذا الملف، باعتبار أن السياسة الخارجية والدفاع عن السيادة الوطنية من اختصاصاتها الحصرية، وأن أي تقاعس في هذا المضمار يُضعف موقف العراق إقليمياً ودولياً، ويفتح الباب أمام تدخلات إضافية من جهات أخرى

ملامح استراتيجية تركية أوسع

لا يمكن قراءة الوجود العسكري التركي في العراق بمعزل عن الاستراتيجية الإقليمية الشاملة لأنقرة، إذ يأتي هذا التحرك ضمن انتشار عسكري تركي أوسع في المنطقة، يشمل سوريا وليبيا ومناطق أخرى. ويمثل العراق أحد الملفات المحورية في هذه الاستراتيجية، نظراً لموقعه الجيوسياسي وموارده الطبيعية وامتداد نفوذ القوى الإقليمية والدولية فيه

غير أن المحللين يرون أن المشاريع الاقتصادية المشتركة، وفي مقدمتها طريق التنمية، قد تخلق أرضية مشتركة لإعادة تعريف العلاقة بين البلدين، بما يسمح بتحويل التنافس الأمني إلى تعاون اقتصادي وسياسي، على أن يكون احترام السيادة العراقية شرطاً أساسياً لأي شراكة مستقبلية

فرصة تاريخية قد لا تتكرر

تمثل المرحلة الراهنة منعطفاً حاسماً في العلاقات التركية - العراقية، وفي مسار التعامل مع ملف حزب العمال الكردستاني. ففي الوقت الذي تسعى فيه أنقرة إلى ترسيخ السلام داخلياً عبر مشروع قانون الوحدة الوطنية، فإن استمرار وجودها العسكري داخل العراق يُضعف مصداقية هذه الجهود، ويُبقي على حالة من التوتر والريبة تعيق بناء علاقات مستقرة قائمة على الاحترام المتبادل

لقد عانى إقليم كردستان والقرى الحدودية لعقود من تداعيات هذا الصراع، من سقوط ضحايا مدنيين، وإخلاء قرى، وتدمير بيئي وزراعي، واحتراق غابات. واليوم، ومع دخول مسار السلام ونزع السلاح مرحلة جديدة، تتجدد الآمال في إنهاء هذه المعاناة، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الجارتين تقوم على الحوار، واحترام السيادة، والاستفادة من المصالح المشتركة الهائلة التي تجمعهما

لكن تحقيق ذلك يتطلب خطوات عملية من الجانب التركي لسحب قواته، ومن الجانب العراقي لتبني موقف أكثر حزماً، ومن الأطراف الكردية للعب دور بناء في تسهيل هذه المعادلة. وإلا فإن السؤال الأكبر سيظل معلقاً: هل ستتحول ذريعة «حزب العمال» من مبرر للتدخل إلى فرصة للانسحاب، أم أن أنقرة ستجد مبررات جديدة لإطالة أمد وجودها العسكري داخل العراق؟

السودان على حافة خسارة مستقبل أطفاله في ظل مجاعة وصمت دولي

في مشهد إنساني يعكس أبشع كوابيس العصر الحديث، يقف السودان اليوم على حافة الهاوية، فيما يدفع أطفاله ثمناً باهظاً لحرب عبثية دخلت عامها الثالث. فبينما تتسع رقعة القتال وتنهار مؤسسات الدولة، يخضع ملايين الصغار لاختبار قاسٍ من الجوع والأوبئة والحرمان التعليمي، في أزمة تصفها الأمم المتحدة بأنها «أسوأ أزمة إنسانية في العالم». وتكشف أحدث التقارير الصادرة عن منظمة اليونيسف عن أرقام صادمة تعكس انهياراً شاملاً في منظومة التغذية والصحة والتعليم، وسط فجوة تمويلية هائلة تهدد بتجويع المزيد من الأطفال وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية، في وقت يبدو فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن وقف نزيف الدم والجوع في هذا البلد الغارق في صراعه الداخلي

أرقام الجوع – ٥,٣ ملايين طفل تحت طائلة سوء التغذية

كشف التقرير المحدث لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن حجم كارثة التغذية التي تجتاح السودان، حيث خضع نحو ٥,٣ ملايين طفل لفحوص الكشف عن سوء التغذية الحاد، في مؤشر على أن الأزمة لم تعد مقتصرة على مناطق القتال، بل طالت معظم أنحاء البلاد. والأكثر إثارة للقلق هو أن ١٧٤,٧ ألف طفل يحتاجون إلى علاج عاجل من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو الشكل الأكثر فتكاً بالحياة، والذي يؤدي، في غياب التدخل السريع، إلى وفيات جماعية أو إعاقات دائمة

وتعكس هذه الأعداد المنهكة واقعاً مريراً من انهيار سبل العيش، وارتفاع جنوني في أسعار الغذاء، وتعطل الزراعة والأسواق، فضلاً عن القيود المشددة على حركة السلع والمساعدات في مناطق القتال، مما يجعل وصول الغذاء إلى الفئات الأكثر ضعفاً أشبه بمهمة مستحيلة. ومع حلول موسم الأمطار، تتفاقم المعاناة، إذ تصبح الطرق غير سالكة، وتتقطع خطوط الإمداد، وتتحول مخيمات النزوح إلى بؤر للجوع والمرض

ندوب نفسية لا تلتئم – أكثر من ٩٤٠ ألف طفل بحاجة إلى دعم

إلى جانب الجوع والمرض والجهل، تترك الحرب آثاراً نفسية عميقة لا تقل فتكاً عن القنابل. وكشف تقرير اليونيسف أن نحو ٩٤٠,٧ ألف طفل وفرد من أسرهم يحتاجون إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، للتعامل مع الصدمات الناجمة عن العنف المباشر، والنزوح المتكرر، وفقدان الأقارب والمنازل ومصادر الدخل. هذه الأرقام تعكس أزمة إنسانية متكاملة، حيث يعيش الأطفال في حالة من الخوف المزمن والقلق، يعانون فيها من اضطرابات النوم، والكوابيس، والتبول اللاإرادي، وفقدان القدرة على التركيز، وهي أعراض تهدد نموهم العقلي والنفسي، وقد تحولهم إلى بالغين يعانون من اضطرابات نفسية مزمنة

فجوة تمويلية خانقة – ٦٤٪ من الاحتياجات غير مغطاة

رغم حجم الكارثة، تواجه عمليات الإغاثة نقصاً حاداً في التمويل يقوض قدرتها على الاستجابة. فوفق التقرير، لم تتجاوز الأموال التي حصلت عليها اليونيسف حتى نهاية يونيو ٢٠٢٦ مبلغ ٣٥١ مليون دولار من إجمالي التمويل المطلوب لعملياتها في السودان خلال العام، تاركة فجوة تمويلية ضخمة نسبتها ٦٤٪. ويهدد هذا العجز بمزيد من تقليص الخدمات الحيوية، بما يشمل الغذاء، وعلاج سوء التغذية، والرعاية الصحية، والمياه، والتعليم، والحماية، في وقت تتسع فيه رقعة القتال وتزداد صعوبة وصول العاملين والإمدادات إلى المناطق المتأثرة

وتظهر هذه الأرقام فجوة صارخة بين حجم الاحتياجات الإنسانية التي تطاول أكثر من نصف سكان السودان، والقدرة الفعلية للاستجابة لها، مما يعني أن الملايين سيظلون من دون غذاء، وعلاج، ومياه، وحماية، في مشهد يذكرنا بأسوأ الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث

السودان في مفترق الطرق – إنقاذ اليوم لبناء الغد

يقف السودان اليوم أمام اختبار وجودي، ليس فقط لبقائه كدولة، بل لمستقبل أبنائه الذين يشكلون عماد أي نهضة مستقبلية. فمع استمرار الحرب لأكثر من ألف يوم، وارتفاع حصيلة القتلى إلى عشرات الآلاف، ونزوح الملايين داخل البلاد وخارجها، فإن البلاد تخاطر بفقدان جيل كامل من أطفالها، إما بالموت جوعاً أو مرضاً، أو بالجهل والصدمات النفسية التي تعيق تطورهم

والمجتمع الدولي، رغم إطلاقه تحذيرات متكررة، لم يرق فعله إلى مستوى التحدي، حيث لا تزال المساعدات دون الطموح، والضغوط الدبلوماسية لوقف الحرب غير كافية، في وقت يزداد فيه تعقيد المشهد بتدخلات إقليمية ودولية متشابكة. إن ما يحتاجه السودان اليوم ليس مجرد مساعدات إغاثية مؤقتة، بل وقفاً فورياً لإطلاق النار، وملء فجوة التمويل، وتأمين وصول الإغاثة إلى كل المحتاجين، واستئناف العملية التعليمية، وتوفير الدعم النفسي للأطفال المتضررين

فالأطفال السودانيون ليسوا مجرد ضحايا للحرب، بل هم أمل البلاد الوحيد في التعافي وإعادة البناء. وإن تركوا اليوم للجوع والجهل والمرض، فإن السودان سيخسر ليس فقط جيلاً، بل مستقبله كله. والسؤال الذي يظل معلقاً: هل سيحرك المجتمع الدولي قبل فوات الأوان، أم أن جيلاً آخر سينضم إلى قائمة ضحايا الصراعات المنسية في زوايا العالم المظلمة؟

الشباب العراقي بين ثقافة المادة والاستهلاك ومسؤولية النهضة

محمد العجيلي

يمثّل الشباب العراقي (الفئة العمرية ١٥-٣٥ عاماً) أكثر من ٦٠٪ من التركيبة السكانية، وهو رقم يُعدّ في أدبيات التنمية «آخر الرفاه الاقتصادي» أو «الفرصة الذهبية» (الهدية الديموغرافية). لكن الواقع العراقي الراهن يحوّل هذه الهدية إلى نقمة، إذ يُختزل حضورهم في كونهم «وقوداً» للآلة الفاسدة، يُستنزفون في دوائر التوظيف العقيم، ويُستقطبون كأدوات تنفيذية في صراعات النخب، بينما تُسرق منهم فرصة التأثير الحقيقي في صناعة القرار. هذه المفارقة الجوهرية ــ مجتمع فتيّ السن، لكنه قابع في قاع التخلف والجهل السياسي ــ تطرح سؤالاً إشكالياً: كيف يمكن للشباب أن ينتزعوا دورهم كفاعلين أساسيين في بناء الدولة، بدلاً من أن يبقوا موضوعاً يُتاجر به في أسواق المحاصصة؟

آليات تحويل الشباب إلى «وقود» للفساد: تفكيك المعضلة

إن تحليل ظاهرة استلاب الشباب لا يمكن أن يمر دون تفكيك ثلاث آليات رئيسية يعتمدها الفاسدون

١. اقتصاد الريع والإغراء المادي: في غياب الإنتاج الحقيقي، تُصبح «المادة» (الراتب الشهري، أو العمولة، أو صفقات الوساطة) هي الغاية الوحيدة. يُدفع الشباب نحو ثقافة «الاستهلاك السريع» التي تقتل روح المبادرة، وتجعلهم رهينة للجهة المموّلة (سواء كانت حزباً أو مسؤولاً)، فيتحول وعيهم النقدي إلى خضوع أعمى مقابل لقمة العيش

٢. التوظيف الأمني والمحاصصة: يتم توظيف الطاقات الشبابية في سياقات «حماية النفوذ» أكثر من سياقات البناء، فترى الشاب وقد تحوّل إلى منفذ لسياسات قمعية، أو موظفاً في دوائر وهمية، مما يفقده حس المواطنة ويحوله إلى جزيرة منعزلة عن هموم مجتمعه الحقيقية

٣. تكريس الجهل السياسي المقصود: يحرص الفاسدون على تغذية ثقافة «اليأس» و«اللامبالاة» بين الشباب، بإيهامهم أن «السياسة وسخة» و«لا فائدة من المشاركة»، مما يخلق فراغاً سياسياً يملؤه أولئك الفاسدون بكل سهولة

عوائق التمكين البنيوية بين الإرادة والقانون

لكي يأخذ الشباب دورهم، لا بد من الاعتراف بأن هناك عوائق موضوعية تحول دون ذلك، وهي ليست مجرد نقص في الوعي، بل منظومة متكاملة

- إقصاء أكاديمي: المناهج التعليمية لا تزال تكرس التلقين وتموت روح التفكير النقدي، ولا تربط الشباب بمشاكلهم اليومية

- غياب التمثيل النوعي: في المؤسسات التشريعية والتنفيذية، يُستخدم الشباب كـ«دمى» في قوائم المحاصصة، دون أن يكون لهم وزن سياسي حقيقي

- فجوة الثقة: تراكم التجارب السابقة جعل الشباب ينظر إلى الدولة باعتبارها «عدواً» أو «مصدر خوف»، بدلاً من كونها إطاراً للرعاية، وهذا ما يظهر جلياً في موجات الهجرة الجماعية التي تفتقد البلاد لأبنائها الأكثر كفاءة

منهجية التمكين وإعادة بناء الدور الشبابي

إن انتشال العراق من وهدة الفساد يستلزم تحولاً جذرياً في مفهوم «دور الشباب»؛ من دور سلبي (مستهلك، متلقي، منفذ) إلى دور إيجابي (منتج، ناقد، موجّه). وهنا يمكن اقتراح مسارات عملية وأكاديمية لتحقيق هذا التمكين

١. الثورة المعرفية كمدخل للتحرر: الشباب اليوم، بفضل التكنولوجيا الرقمية، يملكون أدوات لم تكن متاحة لأجيال سابقة. يجب استثمار هذه الأدوات في *المراقبة المجتمعية*، عبر منصات رقابية مستقلة لفضح الفساد الإداري والمالي، وتحويل «الخوف» الذي عبّر عنه النص إلى «قوة» ضاغطة. المعرفة ليست رفاهية، بل هي السلاح الأنجع لتجريد الفاسد من غطائه الأيديولوجي

٢. الاقتصاد المعرفي بديلاً عن اقتصاد الريع: إن فك الارتباط بطرف الدوامة الحكومية الفاسدة يبدأ بإنشاء مشاريع ريادية صغيرة ومتوسطة في مجالات التكنولوجيا والزراعة الذكية والطاقة البديلة. كل مشروع ناجح للشباب هو ضربة موجعة لثقافة «المنتج المستورد» و«الوظيفة المنتظرة»، وهو ما يعيد للشاب كرامته المادية والمعنوية بعيداً عن استجداء الفاسدين

٣. العمل السياسي المدني المؤسساتي: لا حل دون اختراق الفضاء السياسي. لكن الدخول يجب أن يكون عبر تشكيل كتل وتيارات شبابية مستقلة ذات برامج محددة (بما يتجاوز الخطاب الشعاراتي)، والتركيز على الضغط لتعديل قوانين الانتخاب والتشريع لضمان حصة نوعية للشباب، ليس على أساس عمرهم، بل على أساس كفاءتهم وقدرتهم على محاكمة الفاسدين

٤. إعادة تعريف «الخوف» في النص الجمعي: في النص الأدبي السابق، واجهت «أمل» خوفها بقتله رمزياً. على الصعيد المجتمعي، يجب على الشباب قتل «خوفهم» من السلطة ومن التغيير. فالصمت هو الشريك الأول للفساد. يجب أن يتحول الحوار المجتمعي من «كيف ننجو؟» إلى «كيف نغيّر؟»، وتبني ثقافة الاعتراف بأن السكوت عن الفساد هو تواطؤ فيه

نحو عقد اجتماعي جديد

الخلاصة أن الشباب ليسوا «مشكلة» تحتاج إلى إدارة، بل هم «حل» يحتاج إلى إطلاق طاقاته. إن بقاء المجتمع العراقي شاباً لكنه متخلف ليس قدراً محتوماً، بل هو نتيجة لسياسات متعمدة تصادر الحق في المعرفة والمشاركة. الخيار الآن أمام الشاب العراقي واضح: إما أن يبقى وقوداً يلتهمه لهيب الفاسدين، أو أن يصبح مهندس النهضة الذي يعيد بناء الدولة من مؤسساتها

المطلوب هو «صحوة وجودية» شبابية تدرك أن قيمة الإنسان ليست فيما يملك (المادة)، بل فيما يقدّم (الفعل الحضاري). حينها فقط، سيتوقف القول عن «مجتمع شاب» ليحل محله «مجتمع واعٍ»، وعندها سيكون الفساد مجرد صفحة في التاريخ، وليس واقعاً نعيشه. النهضة تبدأ اليوم، في وعي كل شاب يرفض أن يكون تابعاً، ويقرر أن يكون قائداً

القانون يحمي الحاضر... والضمير يصنع الغد

محمد عزيز

في زمن يضيق فيه هامش إنقاذ كوكبنا، يبرز سؤال منهجي قديم: هل نحمي البيئة بسياط القوانين العقابية، أم بتغيير جذري في قناعاتنا الأخلاقية؟ غير أن هذه الثنائية زائفة؛ فالتشريع والسلوك ضلعان في مركبة واحدة، لكن الفارق يكمن في دورهما وفعاليتهما البعيدة المدى. فبينما يضبط القانون الفعل الخارجي ويردع الجرائم الظاهرة، يبقى تعديل السلوك (أو «الأخلاق البيئية») الضامن الوحيد للاستدامة، لأنه يحوّل الحماية من التزام قسري إلى دافع ذاتي. ومع كون الشباب الفئة الأكثر مرونة وتأثيراً في المستقبل، يصبح السؤال الأهم: كيف نُجذّر هذه الثقافة في عقولهم بعيداً عن الشعارات؟

لا يمكن إنكار أن القوانين الصارمة (كالضرائب الكربونية وغرامات التلويث) تشكّل خط الدفاع الأول الذي يمنع الفساد البيئي الفادح. فغياب النصوص الواضحة يحوّل المجتمعات إلى غابة بلا رادع، حيث يضع التشريع «الحد الأدنى» للأخلاق عبر «نظرية الردع». لكن الاعتماد على القانون وحده يعاني ثلاث عيوب جوهرية: هشاشة الرقابة وانتشار الفساد، وتحوّل المواطن إلى «مجرم محتمل» مما يولّد النفور لا الاقتناع، فضلاً عن كونه «تتبيعياً» يعالج الأضرار بعد وقوعها، عاجزاً عن مراقبة تفاصيل الاستهلاك اليومي. وهنا يبرز قصور أدوات الدولة وحدها

إن حماية البيئة في جوهرها ليست إجراءً قانونياً بقدر ما هي «فعل حضاري» ينبثق من إدراك الفرد أن ذاته جزء من هذا النسق البيئي. تقوم الأخلاق البيئية على ثلاث ركائز: المعرفة العلمية، والوجدان العاطفي، والإرادة على تغيير الاستهلاك. وهذا التعديل يضمن استمرارية الفعل الحمائي حتى في غياب الرقيب، لأنه يصبح جزءاً من الهوية. غير أن التحدي يكمن في بطء هذه العملية واحتمال تعارضها مع المصالح الآنية. لذا، لا يُلغي أحدهما الآخر؛ بل التكامل هو السر، لكن في سياق المجتمعات العربية والعراقية التي تعاني من وهن المؤسسات، تصبح الثقافة المجتمعية الملاذ الأكثر جدوى

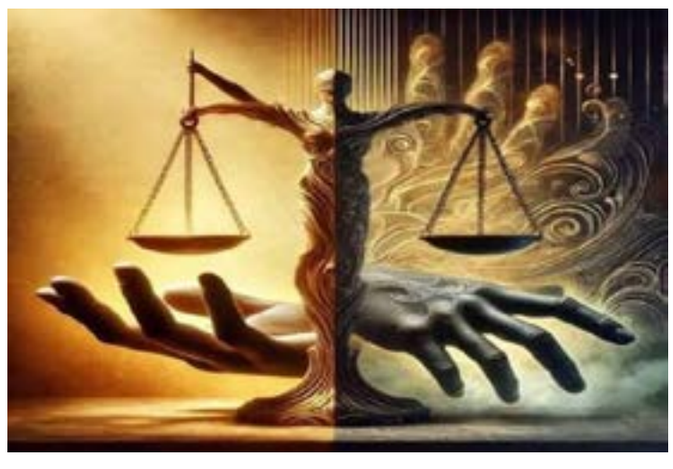

الشباب ليسوا مجرد «فئة عمرية»، بل «قوة تغيير اجتماعي» في أوج تشكلها العقائدي والسلوكي. يتميزون بقابلية عالية لاكتساب المهارات، وامتلاك أدوات رقمية هائلة، وحماس للنضال، إضافة إلى أن مآل البيئة مرهون بخياراتهم. لكن استهدافهم يحتاج إلى منهجية مغايرة لخطاب التخويف، بعيداً عن هيمنة ثقافة الاستهلاك. لذا، لإخراج الثقافة البيئية من دائرة الملل، لا بد من استراتيجيات قائمة على التفعيل

أولاً: التعلم التجريبي، بإشراك الطلاب في مشاريع حيّة كقياس التلوث أو تدوير النفايات، فالتجربة الملموسة تخلق وعياً أقوى من المحاضرات

ثانياً: التوظيف الذكي لمنصات التواصل، عبر «تحديات فيروسية» إيجابية كتقليل البلاستيك أو زرع الأشجار، مع منح منصات للمبدعين لعرض حلولهم

ثالثاً: دمج البيئة بالهوية المحلية، بربط حمايتها بالتراث كالأهوار والنخيل، حين يشعر الشاب أن حماية دجلة هي حماية لهويته، يتحول الفعل إلى قضية وطنية

رابعاً: الاقتصاد الأخضر، عبر حاضنات لتمويل مشاريع صغيرة في الطاقة المتجددة والتدوير، ليرى الشاب أن الثقافة البيئية تدرّ دخلاً وليست تكلفة

خامساً: إعادة تشكيل القدوة، فالمؤسسات مطالبة بنشر قصص نجاح أبطال شباب بيئيين، كبديل عن نجوم الاستهلاك

في الختام، المعادلة ليست «قانوناً أم سلوكاً»، بل «قانوناً حامياً وسلوكاً محافظاً». لكن في مجتمعاتنا التي تعاني من هشاشة المؤسسات، يصبح الرهان على الثقافة الفردية هو الخيار الاستراتيجي الأنجح. إن الاستثمار في وعي الشباب البيئي ليس ترفاً، بل استثمار في عامل الأمان للأجيال القادمة. زرع بذرة «المواطنة البيئية» في وجدان شاب اليوم يعني غابة من القيم تثمر عقوداً دون عناء المتابعة القضائية. علينا الانتقال من ثقافة «الخوف من القانون» إلى ثقافة «الفخر بحماية الوطن»، لأن الطبيعة لا تُحمى بالحراب، بل بالقلوب التي تنبض بحبها

شنكال/سنجار.. مأساة تنتظر الحل

إبراهيم يوسف

في ذكرى الإبادة المؤلمة، يطرح السؤال حول قدرة «اتفاقية شنكال/سنجار» على حل أزمة النازحين.

باختصار، تُعدّ الاتفاقية الإطار القانوني الأساسي للحل، لكن تنفيذها على أرض الواقع يواجه تحديات كبيرة حالت دون تحقيق النتائج المرجوة حتى الآن

الوعود الرسمية:

يرى مسؤولون عراقيون، مثل رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، أن تفعيل الاتفاقية وتنفيذ بنودها هو السبيل الأمثل لعودة النازحين وإعادة الإعمار. كما دعا رئيس الجمهورية السيد نزار أوميدي إلى تطبيقها «لغلق ملف النازحين»

مضمون الاتفاقية:

اتفاقية أكتوبر ٢٠٢٠ تهدف إلى تثبيت الأمن عبر شرطة محلية وإخراج الجماعات المسلحة، وإعادة الإعمار بتعاون بغداد وأربيل، لتشجيع النازحين على العودة

التحديات الواقعية:

رغم مرور سنوات، لا يزال نحو ١٢٠ ألف إيزيدي يعيشون في مخيمات إقليم كردستان. تعترض العودة صعوبات، أبرزها

- استمرار التوترات الأمنية ووجود الفصائل المسلحة

- الدمار الكبير الذي لحق بالبنية التحتية.

- غياب الإدارة المحلية الفعالة، وعدم صرف التعويضات

مواقف متباينة:

بينما يرى البعض فيها حلاً، يعتبرها آخرون «إذعاناً لأربيل»، ويستبعد البعض إمكانية تنفيذها على أرض الواقع، وهو ما يجمع عليه الإيزيديون بكافة فعالياتهم، مما يجعل المأساة مستمرة، ومعاناة الشعب في طي النسيان

باختصار، فإن الاتفاقية وحدها، من دون إرادة سياسية حقيقية، واستفتاء الأهالي حول شكل الإدارة التي يرغبون فيها لتحقيق أمنهم واستقرارهم، وإعادة الإعمار وعودة النازحين، وخطوات ملموسة على الأرض، سوف تصبح عديمة الجدوى، ولن تكون كافية لحل هذه المأساة المستمرة والمثيرة للوجع، طالما كانت النوايا غير واقعية وتفتقر إلى أبسط حقوق الإنسان بسبب أطماع السلطة الحاكمة في أربيل

عندما يصبح الطفل ثمناً للخلاف

لمى النقاش

ليس أصعب على طفل من أن يُنتزع من ذراعي أمه، ولا أقسى على أم من أن ترى ابنها يُساق بعيداً عنها بحكم قضائي، بينما تقف عاجزة أمام دموعه ودموعها

قد يقال إن القانون يُطبَّق، وإن النصوص تُنفَّذ، لكن السؤال الذي يجب أن يسبق كل ذلك هو: لصالح من؟

القوانين وُجدت لحماية الإنسان لا لتحويله إلى ضحية لها، فإذا انتهى تطبيق القانون إلى فصل طفل عن أمه رغم عدم وجود تعنيف أو إهمال أو خطر يهدد سلامته، فإن من حق المجتمع أن يتساءل: هل حقق القانون العدالة، أم اكتفى بتطبيق نص جامد؟

إن تعديل قانون الأحوال الشخصية في العراق أثار منذ إقراره جدلاً واسعاً بين الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما في القضايا المتعلقة بالحضانة واختيار الأحكام المذهبية، بسبب المخاوف من أن يؤدي تطبيق بعض الأحكام إلى الإضرار باستقرار الطفل والأسرة، وقد حذرت جهات حقوقية من أن بعض التعديلات قد تجعل معيار السن أو الانتماء المذهبي يتقدم على التقييم الفردي لمصلحة الطفل

بل إن تقرير هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠٢٦ ذهب إلى نقطة أكثر تحديداً، إذ ذكر أن مدونة الأحوال الشخصية الجعفرية تنقل تلقائياً مسؤولية ورعاية الأطفال إلى الأب بعد سن السابعة، بغض النظر عن المصلحة الفضلى للطفل، واعتبر ذلك من التراجعات في حقوق النساء والأطفال.

إن الأم ليست مجرد شخص يطعم الطفل ويكسوه، بل هي ذاكرته الأولى، وصوته الذي يطمئنه، والوجه الذي تعلّم منه معنى الأمان. واقتلاع طفل من بيئته النفسية المستقرة لا ينبغي أن يكون إجراءً اعتيادياً، بل استثناءً لا يُلجأ إليه إلا إذا كانت مصلحته الحقيقية تقتضي ذلك

الأخطر من ذلك أن تتحول الحضانة إلى أداة ضغط وانتقام بين الزوجين، فعندما يشعر أحد الطرفين أن القانون يمنحه وسيلة لإيلام الطرف الآخر، فإن أول من يدفع الثمن هو الطفل، الذي يصبح ساحةً لمعركة لم يخترها

إن أي تشريع عادل يجب أن يطرح سؤالاً واحداً قبل إصدار الحكم: ما الذي يحفظ مصلحة هذا الطفل؟ لا: من الذي انتصر في النزاع؟

كما أن من حق المجتمع أن يناقش التشريعات ذات المرجعية الدينية، لأن الاجتهادات الفقهية متعددة، ولأن تحويل اجتهاد فقهي معين إلى قانون ملزم للمجتمع هو قرار تشريعي يخضع للنقاش والتقييم، إن نقد القانون أو المطالبة بتعديله ليس إساءة إلى الدين، بل هو ممارسة مشروعة في أي دولة تسعى إلى تطوير تشريعاتها بما يحقق العدالة ويحفظ كرامة الإنسان

فالعدالة لا تُقاس بمدى التزامها بحرف النص فحسب، بل بقدرتها على حماية الأضعف، وفي قضايا الحضانة يبقى الأضعف دائماً هو الطفل

فإذا كان القانون ينجح في تنفيذ الحكم، لكنه يفشل في حماية قلب طفل، فإن المجتمع لا يحتاج إلى تنفيذ أكثر صرامة، بل إلى مراجعة أكثر إنسانية

المرأة حين تكتب الحياة اسمها

حوراء الكناني

لا تبدأ الحكايات العظيمة من ضجيج المدن، ولا من صخب المنابر، بل تبدأ من قلب امرأة آمنت بأن الحب قوة، وأن العطاء رسالة، وأن الحياة تستحق أن تُعاش رغم قسوتها. فالمرأة ليست ظلًا لرجل، ولا تابعًا لتاريخ كتبه الآخرون، بل هي الصفحة الأولى التي كُتبت عليها ملامح الإنسانية، وهي النور الذي ظل يرافق الإنسان منذ أن فتح عينيه على هذا العالم

حين يولد الطفل، لا يعرف من الكون سوى دفء صدر أمه، ولا يفهم من اللغة سوى نبرة الحنان في صوتها. ومن بين ذراعيها يتعلم أول درس في الرحمة، وأول معنى للأمان، وأول يقين بأن للحياة وجهًا يشبه الحب. ولذلك لم تكن المرأة يومًا مجرد فرد في المجتمع، بل كانت المجتمع في أكثر صوره نقاءً، لأنها تصنع الإنسان قبل أن يصنع الإنسان الحضارة

المرأة ليست كائنًا خُلق ليُصفق لإنجازات الآخرين، بل هي صانعة الإنجاز ذاته. كانت معلمةً غرست في العقول بذور المعرفة، وطبيبةً داوت الجراح، وكاتبةً أيقظت الضمائر، وعالمةً فتحت أبواب الاكتشاف، ومهندسةً رسمت ملامح المدن، وأمًا صنعت أبطالًا حملوا رايات الأوطان. وما من حضارة ازدهرت إلا وكانت المرأة أحد أعمدتها، وما من أمة سقطت إلا حين همّشت دورها وأغلقت أمامها أبواب الإبداع

إن قوة المرأة لا تُقاس بقدرتها على رفع الأثقال، بل بقدرتها على حمل الهموم دون أن تنكسر، وعلى تحويل الألم إلى أمل، والهزيمة إلى بداية جديدة. ففي داخل كل امرأة قصة صبر لا تُروى كاملة، ودمعة أخفتها كي لا يضعف من حولها، وحلم أجلته لتمنح غيرها فرصة للحياة. إنها تُقاتل بصمت، وتنتصر دون أن تنتظر تصفيقًا، وتمنح دون أن تُحصي ما قدمته

ومع ذلك، لا تزال المرأة في كثير من بقاع العالم تواجه جدرانًا من الأحكام المسبقة، وكأن عليها في كل يوم أن تثبت أنها تستحق ما هو حق لها أصلًا. تُطالب بأن تكون قوية، فإذا أظهرت قوتها وُصفت بالقسوة، وتُطالب بالصمت، فإذا تكلمت قيل إنها تجاوزت حدودها. وما أشد ظلم المجتمعات التي تخشى صوت المرأة أكثر مما تخشى الجهل، وتقاوم أحلامها أكثر مما تقاوم التخلف

إن العدالة لا تعني أن تتشابه الأدوار، بل أن تتساوى الكرامة. فالمرأة لا تحتاج إلى شفقة، بل إلى فرصة عادلة، ولا تبحث عن امتياز، بل عن حق طبيعي في أن تتعلم، وتعمل، وتبدع، وتشارك في صناعة القرار، وأن تُقاس بقدراتها لا بالأفكار المسبقة عنها

لقد أثبت التاريخ أن كل طفل صالح هو ثمرة أم عظيمة، وأن كل معلم ناجح مرّ ذات يوم بين يدي معلمة آمنت به، وأن كل قائد حمل في ذاكرته امرأة غرست فيه أول بذور الشجاعة. لذلك فإن الاستثمار الحقيقي في مستقبل الأمم لا يبدأ من المصانع ولا من الأبراج الشاهقة، بل يبدأ من الإنسان، والإنسان يبدأ من المرأة

ولعل أجمل ما في المرأة أنها قادرة على النهوض بعد كل انكسار. فهي لا تسمح للألم أن يكون نهاية الطريق، بل تحوله إلى قوة تدفعها نحو بداية جديدة. وإذا سقطت، قامت أكثر حكمة، وإذا خذلتها الأيام، صنعت من خيباتها جسورًا تعبر بها إلى مستقبل أفضل. ولهذا بقيت رمزًا للصمود عبر العصور، لأن إرادتها كانت دائمًا أقوى من الظروف

إن المجتمعات التي تحترم المرأة لا تفعل ذلك مجاملةً، وإنما لأنها تدرك أن احترامها احترام للحياة نفسها. فحين تُكرَّم المرأة، يزدهر التعليم، وتترسخ القيم، وتنمو الثقافة، ويصبح الإنسان أكثر إيمانًا بالعدل والرحمة. أما حين تُهان، فإن المجتمع كله يخسر جزءًا من إنسانيته، لأن الإهانة لا تقف عند فرد، بل تمتد إلى الضمير الجمعي للأمة

وليس من المبالغة أن نقول إن المرأة هي أكثر الكائنات قدرة على صناعة التوازن. فهي تجمع بين قوة العقل ورقة القلب، وبين الحكمة والرحمة، وبين الحزم واللين، فتمنح للحياة معناها الحقيقي. إنها لا تبحث عن المجد لنفسها، بل عن مستقبل أكثر إشراقًا لمن تحب، ولذلك يبقى عطاؤها ممتدًا حتى بعد أن يغيب اسمها

وفي زمن تتسارع فيه التحولات، تبقى المرأة الضمير الذي يذكر العالم بأن التقدم لا يُقاس بسرعة التكنولوجيا وحدها، بل بمدى حفاظ الإنسان على قيمه. فالمجتمع الذي يعلّم أبناءه احترام المرأة، يعلّمهم احترام الإنسان، والمجتمع الذي يمنحها فرصة الإبداع، يمنح نفسه فرصة النهوض

وفي الختام، ستظل المرأة قصيدةً لا تنتهي، ونورًا لا تنطفئ شعلته، وشجرةً تمتد جذورها في أعماق الأرض بينما تعانق أغصانها السماء. هي البداية التي لا يكتمل الوجود من دونها، والذاكرة التي تحفظ ملامح الأوطان، والأمل الذي يعيد للحياة توازنها كلما أثقلتها العواصف. وإذا كانت الأمم تُخلَّد بإنجازاتها، فإن أعظم إنجازاتها هو أن تعرف قيمة المرأة، لا لأنها نصف المجتمع، بل لأنها القلب الذي يمنحه الحياة، والروح التي تبعث فيه القدرة على الاستمرار، واليد التي تكتب الغد بحبرٍ من المحبة والإيمان والكرامة

صلصة الثوم المشهورة

فرحة الدلفي

اكتب عن اللحظة التي شعرت فيها أن عقلك ليس ملكك، بل أداة في يد شخص آخر!
منذ اللحظة الوجودية البشرية ما بين المطرقة والسندان..
ما بين العمامة المحشوة خضراوات...
أو هكذا أقنعتنا الصورة على الغلاف
والتونة المعلبة، ضاعت كثير من الأرواح وكثير من مكونات الطبخة الشرقية، فالكل مدعو على وليمة البصل المحشو باللحمة المعلبة..
حتى البصل لم يعد يعرف من الذي يسكن داخله!
النكهات المتعددة.. وكثير من التوابل الحارة..
برعاية الثوم العجمي
ضيف الشرف الدائم... حتى في الأكلات التي لا تحتاجه
الذي كان هو سيد الطبخة، فلك أن تتخيل عزيزي المواطن البسيط، أن هناك في سوق الخضرة، تدور حوارات وقصص
لكن لا أحد يسمعها، فالجميع منشغل بقراءة العروض على المعلبات
وعلب المخلل النادرة، تُدفن تحت جُدران الغرف المظلمة بعيدًا عن أشعة الشمس
وكأن الطازج أصبح مطلوبًا للعدالة.
عكس مخللات الطرشي الموصلي حسن السيرة، المُنزه من شُبهة مخللات بغداد المُعدة بالطريقة الحديثة
فالطريقة الحديثة قادرة على إقناعك أن كل شيء «بلدي»... حتى لو ولد في مصنع
وفي النهاية... يبدو أن المشكلة لم تكن يومًا في المعلبات، وإنما في سهولة تعليب عقولنا، فمتى تعوّد أيها الريبوت إلى موطن السبانخ والثوم كيّ تُجهز صلصة الثوم المشهورة.

المرأة العراقية والسياسة: بين إرث النضال ووهم المشاركة الذكورية

أنغام ابراهيم جميل

تُعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية الحقيقية، ومؤشراً جوهرياً على نضج المجتمعات وتطورها. فالديمقراطية التي لا تضمن للمرأة حق التصويت والترشح، وتولي المناصب القيادية، تظل ناقصة الهيكل، هشّة الأسس. غير أن واقع الحال في العراق يُظهر نموذجاً مغايراً؛ إذ تعاني التجربة الديمقراطية فيه من طابع ذكوري صارخ، يكاد يكون متعالياً على مبادئ العدالة والمساواة، مما يجعلها ديمقراطية «مزيّفة» أو «منقوصة» لا ترقى إلى مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود

فالمشاركات النسوية في أروقة الدولة العراقية، على اختلاف مستوياتها، تظل في الغالب مشاركات شكلية وصورية، تؤدي وظيفة «الديكور» السياسي الذي يُستخدم لتجميل الصورة النمطية للحالة السياسية المتخلفة، دون أن تمتلك المرأة فعلياً أدوات التأثير أو صناعة القرار. وحتى المقاعد النيابية المخصصة للنساء عبر نظام «الكوتا» تأتي بنسبة مخجلة، وكثيراً ما تُنتخب نساء لا يمثلن طموحات جماهير النساء، بل يُخترن وفق حسابات حزبية وعشائرية، مما يُفقد التمثيل النسوي معناه الحقيقي، ويُحوله إلى إجراء بيروقراطي فارغ المضمون

إن التحدي الأكبر لا يكمن في غياب الكفاءات النسوية، بل في غياب الوعي السياسي الجمعي الذي يمكّن المرأة من فرض وجودها على الساحة الوطنية. وهذا يستدعي تعزيز دور المنظمات النسوية، ومؤسسات المجتمع المدني، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، وغيرها من التجمعات الجماهيرية، لتكون منابر فاعلة لإعداد قيادات نسوية قادرة على خوض غمار العمل السياسي والعام بكفاءة واقتدار. فالمجتمع المدني هو الرئة التي تتنفس من خلالها المرأة قضاياها، وهو الوسيلة الأنجع لتجاوز العزلة السياسية المفروضة عليها

ولئن بدا المشهد الراهن قاتماً، فإن التأريخ السياسي للعراق يزخر بنماذج نسوية مشرقة تؤكد أن المرأة العراقية تمتلك جذوراً علمية وقانونية وسياسية عميقة. ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، برزت أسماء لامعة مثل الشاعرة الكبيرة نازك الملائكة التي هزت المشهد الثقافي بقصيدة «الكوليرا» وإسهاماتها النقدية، والشاعرة لميعة عباس عمارة التي كانت صوتاً نسوياً متمرداً، فضلاً عن السياسية والقانونية الرائدة نزيهة الدليمي، التي شغلت منصب أول وزيرة في العراق عام ١٩٥٩ في حكومة عبد الكريم قاسم - وهو إنجاز سبق به العراق العديد من الدول العربية، مما يؤكد أن المرأة العراقية لم تكن يوماً غائبة عن الفعل الوطني، بل كانت شريكاً مؤسساً في بناء الدولة الحديثة

بل إن التاريخ يشهد بمشاركة المرأة العراقية في العمل العسكري والمقاومة الوطنية في مراحل مختلفة، مما يدحض الفكرة الذكورية المتخلفة التي تحصر دورها في المنزل، أو تستهين بقدراتها القيادية، رغم حصولها على درجات علمية عالية وتحصيل أكاديمي متميز. إن هذه النظرة الدونية تعكس أزمة مجتمعية عميقة، تحتاج إلى معالجة جذرية عبر التعليم والإعلام والتشريعات المنصفة

لذلك، فإن المطلوب اليوم هو نضال إيجابي منظم، يرتكز على تعزيز الوعي الحقوقي، وبناء تحالفات نسوية عابرة للطوائف والأحزاب، والعمل على تعديل القوانين الانتخابية لضمان تمثيل حقيقي، ليس كمّاً فقط، بل نوعياً يؤثر في صياغة السياسات العامة. كما ينبغي تفعيل دور المرأة في المفاوضات السلمية وحل النزاعات، وإشراكها في اللجان الدستورية والقضائية، إلى جانب دعم ترشحها لمناصب المحافظين والوزراء والقضاء

إن إعادة الاعتبار للمرأة العراقية سياسياً ليس ترفاً أخلاقياً، بل ضرورة وطنية لإنقاذ الدولة من أزماتها المتراكمة، وإعادة بناء مؤسساتها على أسس الكفاءة والعدالة. فالمرأة ليست نصف المجتمع فحسب، بل هي المفتاح الأساسي لتغيير الخطاب الذكوري المتصلب، وهي الأداة الأكثر فاعلية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، شريطة أن تتسلح بالعلم، والتنظيم، والإرادة، وتتجاوز دور المكمّل إلى دور القائد والمبادر

إن راهن العراق يستدعي استلهام روح الرائدات الأوائل، وتطوير أدوات النضال بما يتناسب مع تحديات القرن الحادي والعشرين، وتحويل المشاركة السياسية من «إكراه الكوتا» إلى «فعل سيادي» تمارسه المرأة بكامل إرادتها وكفاءتها، ليكون حضورها عنواناً لنهضة حقيقية، ودليلاً على أن العراق قادر على تجاوز أسر الذكورية السياسية إلى فضاء الرحابة والديمقراطية الحقة

شاشات الحقد الرقمي

رُلا موسى

خلف كل تعليق جارح على منصات التواصل الاجتماعي، تختبئ قصص صامتة. فما نراه اليوم في الفضاء الرقمي العراقي، من شتائم، وقذف، وهتك للأعراض، ليس مجرد سوء أدب عابر، بل هو انعكاس لواقع نفسي واجتماعي معقد. أن من يمسك هاتفه ليكتب أقسى العبارات ضد أي شخص كان، هو في الغالب انسان يعيش تهميشاً قاسياً في واقعه اليومي، داخل بيت يفتقر للدفء والاحترام، أو ينتمي لمجتمع يكسر طموحه أو لديه شعور بالدونية والعجز فيولد لديه ضغط نفسي. نتراكم وطاقة غضب هائلة لا تجد متنفساً لها في الواقع.

فيتحول الفضاء الالكتروني إلى ساحة لتفريغ هذا الكبت. حيث يمارس الفرد حيلة نفسية تنقل غضبه من ظروفه القاهرة التي لا يستطيع مواجهتها، إلى هدف أسهل خلف الشاشة، ليختبر شعوراً مزيفاً بالقوة والسيطرة، افتقده في حياته الحقيقية. وحين تقع عين هذا الشخص المهمش على صور ومقاطع لأشخاص يبدون أكثر سعادة أو استقرار منه، تشتعل في داخله نيران المقارنة وتتحول الغيرة إلى حقد دفين. هو لا يكره هؤلاء الأشخاص لذواتهم، بل يكره حظه العاثر وحرمانه المستمر، فيحاول من خلال التنمر والكلمات القاسية تحطيم تلك الصورة التي تذكره بنقصه

فمحاولة تشويه حياة الآخرين تخفف من بشاعة واقعه، وهنا يمكننا أن نفهم أن العنف الرقمي في مجتمعنا، هو صرخة استغاثة مشوهة، من أرواح متعبة، تبحث عن الاعتراف والوجود. والحل الحقيقي لا يكمن فقط في قوانين الجرائم الالكترونية أو حظر الحسابات الوهمية، بل يبدأ من جذور المشكلة، بمعالجة الفقر وتوفير بيئات أسرية ومجتمعية تحترم كرامة الانسان، وتستوعب طاقاته المهدورة، حتى نصل إلى جيل متصالح مع نفسه، لا يحتاج إلى قناع الكتروني أو شاشة مظلمة ليثبت أنه موجود وصوته مسموع

العراق.. مأزق ثقافة أم أزمة مثقفين؟

آكار تاج الدين

المثقف هو الذي يمارس طقوس الثقافة ضمن المجتمع الذي يعيش فيه، فإذا كان مثقفًا يؤمن بمبادئ فكرية وأيديولوجية وسياسية، فالهدف من هذا هو التغيير الاجتماعي والموروث الثقافي المتخلف

عاش المجتمع العراقي عدة ثقافات، قسمًا منها جاء من خلال ثقافات خارجة عن الموروث الاجتماعي في العراق. فسياسات غير الإنسانية التي تمارس في العراق منذ أن نشأ هذا البلد كانت ثقافات الإقصاء والتهميش وعدم إيجاد بدائل للحوار الإنساني والديمقراطي

فالديمقراطية في نظر المثقفين هي الباب الأوسع للوصول إلى أهدافهم الإنسانية وفرض إرادتهم من خلال ديمقراطيات اجتماعية تؤمن بأن لكل فرد يعيش في هذا البلد أن يكون له حرية الانتماء وحرية التفكير وحرية الرأي وحرية اختيار الفكر الذي ينتمي إليه ولكن لم يتغير شيء نتيجة أن الثقافات بشكل عام سواء كانت قومية أو اشتراكية أو علمانية أو ماركسية أو ذات طابع قومي يقتل الآخرين بحجة أن هذه القومية تمثل انتماء الناس بشكل واسع، فالصراع الموجود في الشرق الأوسط لا يرقى إلى المستوى الثقافي، بل فرض عليه التراجع نتيجة أن المثقفين لا يطرحون أفكارهم إلى المجتمع، بل هو مجرد يحمل لقب مثقف من خلال قراءته لمجموعة كتب في النهج والتفكير السياسي الذي يؤسس لمفاهيم خاطئة دائمًا

المجتمع هل هو بحاجة إلى مجموعة من المثقفين أم مجموعة من المناضلين؟ وكيف نفصل ما بين المثقف وما بين المناضل وما بين المتعلم؟

المناضلون لديهم قواعد سلوك جاءت من خلال أن تحرير الإنسان من فكرته العشائرية ومن فكرة الاضطهاد الديني، ومن فكرة أن الحياة لا يمكن أن تتغير إلا من خلال مبادئ تناضل من أجلها، ولهذا السبب فإن في منطقتنا دائمًا يكون المثقف قارئًا للكتاب، لكنه يبتعد كل البعد عن المشاركة لصالح الجماهير التي تؤمن بأن التغيير يأتي من خلال قوة الإنسان بمبادئه وعدم التنازل عنها مهما كانت الظروف

العراق يعيش أزمة ثقافة (بيئة ومؤسسات) قبل أن تكون أزمة مثقفين. إن تراكمات العقود الماضية من حروب وحصار وسياسات إقصاء خلقت مجتمعاً أنهكته الأزمات، بينما يمتلك العراق اليوم نخبة واسعة من المثقفين والمبدعين، لكنهم يعانون من التهميش وضعف الدعم

يتضح هذا التشخيص من خلال التفاصيل التالية:

أزمة الثقافة والمجتمع: تتمثل في تراجع منظومة القيم الحضارية لصالح «ثقافة العنف» والتعصب، وشيوع الأمية الثقافية بسبب تردي قطاعات التعليم، وغياب الاستراتيجيات الحكومية التي ترعى الهوية الوطنية وتدعم المشاريع التنويرية

أزمة المثقف ودوره: يعاني المثقف العراقي (في الداخل والخارج) من الانفصال عن هموم الشارع، وتقوقع الإنتاج الثقافي في دوائر نخبوية. بالإضافة إلى غرق بعضهم في الاستقطابات السياسية والطائفية، مما أفقد المثقف تأثيره الاجتماعي وقدرته على قيادة التغيير والتعبير عن الوعي الحقيقي للأمة

أزمة الإدارة والمؤسسات: المشكلة الأكبر تكمن في إدارة الشأن الثقافي. تعاني المؤسسات الثقافية الرسمية من غياب الرؤية الواضحة وسوء استثمار الطاقات، إلى جانب غياب دور النقابات والاتحادات الفاعلة في تبني مشاريع حقيقية تنهض بالوعي العام

وهذا ما جاء في كتاب سارتر «الدفاع عن المثقفين»، وماذا يقصد بالمثقفين: المحامين، الأطباء، المهندسين، الضباط في قيادة الجيش والمتعلمين؟ كل هؤلاء يملكون ثقافة، ولكن يعيشون على أزمات المجتمع كالمحامي والطبيب والعسكر الذي يؤسس لانقلابات عسكرية ذات منافع شخصية، ولا علاقة له بما درس وتعلم

إذًا هناك أزمة حقيقية في الثقافة والمثقفين، لهذه اللحظة لم يطرح المثقف نفسه كعنصر إنساني متجرد من انتمائه الطائفي والقومي والتمييز العنصري ضد الآخرين

فكثير من المناضلين الذين عاشوا في السجون أكثر من ٢٠ سنة، ولكن السجون لم تبعدهم عن قيادة المجتمع الذي يؤسس لفكر إنساني قبل الفكر القومي المتعصب أو الشوفينية المتخلفة. وحتى السلطات الحاكمة تعرف تمامًا أن هؤلاء القادة هم صناع ثقافة الإنسان واحترام إنسانيته وجوهر فكره ومبادئه

لهذا السبب، فإن أزمة الثقافة والمثقفين في العراق هي الناتج الحقيقي للصراع الطائفي وانتشار الفساد المالي والأخلاقي وتخلف المجتمع في كل مجالات الحياة اقتصاديًا وتربويًا وسياسيًا

ما أتاح الفرصة للإسلام السياسي أن يفرض إرادته ويتمسك بالسلطة، لأن شعارات المثقفين أصبحت لا قيمة لها، لأنها لا تؤثر على العقل البشري وتجعله متخلفًا في كل الميادين

وبالمحصلة نرى أن المشهد الثقافي في العراق يعيش أزمة مركبة تتوزع بين تحديات المثقف وإدارة الدولة للثقافة. وتكمن الأزمة في فجوة بين نتاج المثقف وإرثه الحضاري الغني من جهة، وبين واقعه المأزوم الذي تحكمه صراعات الهوية، البؤس المادي والمعنوي، وضغوط السلطة من جهة أخرى. تتبلور أزمة الثقافة والمثقفين في العراق حول عدة محاور رئيسية. حيث تشير التحليلات في المشهد العراقي إلى أن الأزمة ليست ندرة المثقفين، بل ضعف مؤسسات الدولة في إدارة هذا الإرث البشري الكبير، وتوجيهه نحو بناء وعي مجتمعي رصين. كذلك يواجه المثقف العراقي صراعاً مريراً للحفاظ على استقلاليته. فالتاريخ الثقافي شهد محاولات مستمرة لتدجين المثقف أو تحويله إلى أداة لترويج سياسات معينة، مما يضع المثقف الأصيل أمام خيار الصدام أو التهميش. والأهم هي تحديات الواقع المعاش، حيث ينسلخ المثقف من مناخ واقعه، الذي يعاني من تراكمات الحروب، الأزمات السياسية، والانقسامات المجتمعية، مما يجعله عاجزاً أحياناً عن إحداث التغيير المأمول في ظل الأولويات المعيشية الضاغطة. وأيضاً غياب السياسات الثقافية، يعاني العراق من قصور في وضع استراتيجيات واضحة لرعاية النخب الثقافية والترويج للإنتاج المعرفي، مما يؤدي إلى هجرة الكفاءات وغياب الدعم الحقيقي للمؤسسات الفنية والأدبية

إذًا هناك أزمة ثقافة ومثقفين، لم تنتهِ هذه الأزمة طالما الانتماءات الطائفية والعنصرية والمذهبية هي من تقود البلدان نحو الحروب والصراع الطائفي

المسرح بين رسالة الوعي وسطوة الاستهلاك

مازن عبد السلام

لم تعد مواقع التواصل الاجتماعي تؤدي الدور الذي رُوِّج لها في بداياتها بوصفها منصاتٍ لتبادل المعرفة، ونشر الأفكار، وصناعة الوعي، بل تحولت، في كثير من الأحيان، إلى فضاءاتٍ يغلب عليها المحتوى العابر والتفاصيل اليومية التي لا تضيف قيمة حقيقية. فهذا يوثّق حفل زفافه، وذاك يصوّر طعامه، وآخر ينشر أدق تفاصيل حياته، حتى أصبح المحتوى السطحي أكثر حضورًا وانتشارًا من المحتوى الذي يسهم في بناء الإنسان والارتقاء بالمجتمع

والمفارقة أن المنشورات التوعوية والثقافية، رغم ما تحمله من معرفة وأثر، لا تنال إلا قدرًا ضئيلًا من الاهتمام، بينما تتصدر المشاهدات والتفاعلات موضوعات لا تتجاوز حدود الترفيه اللحظي. وكأن قيمة المحتوى لم تعد تُقاس بما يقدمه من فكر، بل بقدرته على إثارة الفضول وجذب الانتباه، ولو لثوانٍ معدودة

إن هذا الواقع يفرض تساؤلًا جوهريًا: كيف يمكن لمجتمعٍ أن يتقدم وهو يستهلك يوميًا كمًا هائلًا من المحتوى السطحي، ويصرف بصره عن كل ما يسهم في بناء وعيه وثقافته؟ فالمشكلة لا تكمن في مشاركة الناس تفاصيل حياتهم، بل في أن يصبح هذا النوع من المحتوى هو المهيمن على المشهد، بينما يُهمَّش كل ما يحمل رسالةً أو قيمةً أو مشروعًا فكريًا

ولا يقف الأمر عند حدود وسائل التواصل الاجتماعي، بل يمتد إلى الفن الذي كان، في جوهره، رسالةً إنسانية وأداةً لتهذيب الذوق وبناء الوعي. فقد ابتعد الفن، في كثير من صوره المعاصرة، عن رسالته الأولى، حتى غدا ظلًا باهتًا لما كان عليه. ولم يعد المسرح، في كثير من تجاربه، يجسد تلك المكانة التي عرفها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، حين كان مرآةً للحقيقة، ولسانًا ينطق بآلام الإنسان وآماله، ويجعل المتلقي يرى نفسه وهمومه على خشبة المسرح

أما اليوم، فقد انحدرت أعمالٌ فنية كثيرة إلى مستوى السطحية، وأصبحت بعض المسلسلات والبرامج تستميل الغرائز أكثر مما تخاطب العقول، وتغذي الاستهلاك الفكري بدل أن توقظ الوعي. وبدل أن يكون الفن وسيلةً لترسيخ قيم الجمال والسلام والإنسانية، غدا في كثير من الأحيان أداةً لتكريس التفاهة وتسويقها، حتى فقد جزءًا كبيرًا من رسالته الثقافية والتربوية

وفي الأماكن الثقافية والمهرجانات، لا يكون كل ما يُعرض بريئًا كما يبدو؛ فهناك ما يُعرف بالستار الدخاني، ذلك الذي ينسج حضوره بهدوء، حتى يسرق الأضواء من الفكرة الحقيقية ويقود الأنظار إلى ما يريد هو أن يُرى

ينشأ هذا الستار غالبًا من خلال كتاب، أو محتوى، أو نشاطٍ يُروَّج له داخل مهرجان أو فعالية ثقافية، فيتحول الحدث من مساحةٍ للمعرفة والحوار إلى وسيلةٍ لتمرير أفكارٍ تستهدف الشهرة والانتشار أكثر مما تستهدف بناء الوعي

وفي أحد الأماكن التي زرتها، رأيت كيف استُغل حدثٌ ثقافي من قبل جهاتٍ غير معروفة لترويج أفكارها السامة والمستهلكة، محاولةً استثمار الحضور الجماهيري لصناعة ضجيجٍ يطغى على الرسالة الحقيقية للمهرجان. عندها أدركت أن الستار الدخاني لا يُخفي الحقيقة فحسب، بل يحاول أن يصنع حقيقةً بديلة

كانت الساعة تشير إلى السابعة والربع مساءً، وكنت حاضرًا في أحد المهرجانات الثقافية في العاصمة بغداد، حين أُقيم حفلٌ غنائي لما قيل إنها مجموعةٌ شبابية. لكن المشهد، شيئًا فشيئًا، كشف وجهه الآخر، واتضح للجميع أنه لم يكن سوى عرضٍ تسويقي لا يمت إلى هوية المهرجان الثقافية بصلة

وفي اليوم التالي، سارعت إدارة المهرجان إلى التبرؤ مما حدث، مؤكدةً أن ذلك النشاط لا يمثل المهرجان بأي شكلٍ من الأشكال. كان موقفًا مسؤولًا، هدفه حماية صورة الحدث والحفاظ على بريقه، بعد أن نجح في رسم صورةٍ مشرقة للمدينة

ومع ذلك، لم ينجح الستار الدخاني في حجب الحقيقة؛ فقد بقي المهرجان واقفًا على رسالته، ولم تتأثر نجاحاته بما جرى، لأن القائمين عليه تعاملوا مع الموقف بحكمةٍ ومسؤولية، بما يليق بالمهرجان وجمهوره، لتبقى الفكرة أقوى من الضجيج، وتبقى الثقافة قادرةً على استعادة صوتها مهما حاولت الضوضاء أن تطغى عليه

الأزمة المالية في نظام المحاصصة الحاكم. الأسباب والحلول

د. نجم الدليمي

الحقيقة الموضوعية تؤكد فشل نظام المحاصصة الحاكم، وأن الغالبية العظمى من الشعب العراقي، فقدوا الثقة بهذا النظام، وقادة المكونات الطائفية الثلاثة، وقادة الأحزاب المتنفذة في السلطة، والوزراء وغالبية النواب والمحافظين واعضاء مجالس المحافظات

إن تأمين الرواتب الشهرية للموظفين والمتقاعدين، قدّر بأكثر من ٨ تريليون دينار عراقي ويمكن دفع ذلك من خلال استرداد السلف التي قُدمت للمسؤولين في السلطة، والتي قُدرت بنحو ١٠٠تريليون دينار عراقي. وكما يتطلب تدقيق الإهدار المالي من عام ٢٠١٠ حتى نهاية حكومة السوداني. هذا هو اجراء أولي لمعالجة الرواتب. ومن الضروري بعد ذلك مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للفاسدين، وبغض النظر عن الطائفة أو الجهة السياسية أو الموقع في السلطة، يرافق ذلك تشريع قانون «من أين لك هذا»

أن تحقيق ما تم ذكره أعلاه وغيره يمكن أن يتحقق بالتعاون والتنسيق مع القضاء العراقي والولايات المتحدة الاميركية (حامية، راعية) النظام الحاكم في العراق

نعتقد، أن الحل الوحيد والجذري لضمان الأمن والاستقرار، وفي جميع المجالات، يكمن في التخلي عن نظام المحاصصة الحاكم «نظام غير مألوف وغير قانوني ومخالف للدستور العراقي» ونظام قائم على التوافق بين قادة المكونات الطائفية الثلاثة بالدرجة الأولى

ان الحل الوحيد والجذري يكمن في إقامة النظام الرئاسي ولمرحلة انتقالية لا تقل عن ١٠ سنوات يتم فيها، كتابة دستور جديد ويكتب بأيادي عراقية متخصصة، والعمل على مجانية التعليم ولجميع مراحله الدراسية، ومجانية السكن، والعلاج وضمان حق العمل دستوريا للمواطنين العراقيين، ومن دون تميز، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعلى أساس الكفاءة والاخلاص والنزاهة في العمل، وحل جميع المليشيات المسلحة، ودمجها في الجيش العراقي وفق ضوابط محددة. وكذلك يتطلب وجود أجهزة أمن ومخابرات واستخبارات، واحدة ومركزية، والعمل على تشريع قانون الخدمة الإلزامية. وكما يتطلب تشريع قانون للأحزاب السياسية، واضح الهدف والمعالم بعيداً عن الطائفية. والابتعاد عن احتكار السلطة لفئة أو لفئات طائفية محددة، وكما يتطلب تعزيز الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية والقضائية، وينبغي الإقرار بتعددية الأنماط الاقتصادية ومنها قطاع الدولة والقطاع التعاوني والمختلط والخاص وأن تعمل هذه الأنماط الاقتصادية تحت إشراف وتوجيه الدولة، أي قطاع الدولة وفق خطة اقتصادية واضحة الأهداف والمعالم

من الضروري العمل على تعزيز العملة الوطنية الدينار العراقي اتجاه الدولار الاميركي وغيرها من العملات الأخرى، وخلال ٣ مراحل من أجل أن نحقق قوة للدينار العراقي مقابل الدولار الأميركي، دينار عراقي واحد يساوي ٣ دولار أميركي، كما كان سابقاً. وهذا يتطلب إرادة سياسية ووضع سياسة نقدية فاعلة وسياسة مالية ناجحة

العمل على إقامة علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي تقوم على أساس مبدأ المصالح المشتركة والنفع المشترك

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعب العراقي

أن مفتاح تعزيز العملة الوطنية الدينار العراقي يبدأ بزيادة الإنتاج المادي، أي زيادة التخصيصات المالية للقطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة، مع التوازن لتطوير قطاع الخدمات. إن تحقيق ذلك سوف يخلق التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي لصالح الاقتصاد والمجتمع العراقي، ويتم تدريجياً تقليل التضخم النقدي لصالح تعزيز العملة الوطنية الدينار العراقي، لأن التضخم النقدي هو شكل من أشكال توزيع الثروة لصالح الأوليغارشية الحاكمة في النظام

نعتقد، أن المفتاح الرئيس لتطور المجتمع والاقتصاد العراقي يبدأ بتوفير الكهرباء، والتي تشكل المصدر والمفتاح الرئيس للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنلوجي.

نعتقد، أن الأزمة المالية في العراق من الاحتلال الأجنبي ولغاية الآن هي أزمة مفتعلة ووجودها يعود إلى فشل السياسة النقدية والمالية وغياب الرجال المناسب في المكان المناسب ناهيك عن تأثير العامل الخارجي، وتفشي فيروس الفساد المالي والإداري في السلطة وبشكل غير مألوف وغير قانوني وغياب الرقابة الشعبية وضعف تطبيق القانون بحق الفاسدين

نعتقد، أن الحل الوحيد والجذري لإنهاء الأزمة المالية يكمن في وضع سياسة نقدية فاعلة وسياسة مالية ناجحة وواقع وحاجة الاقتصاد والمجتمع العراقي، وأن يتم اجتثاث فيروس الفساد المالي والإداري وفق تشريع قانون «من أين لك هذا؟». ويتم تطبيق هذا القانون على الجميع وبدون انتقائية أو تسوية مالية. لأن ذلك يكرس فيروس الفساد المالي والاداري في المجتمع العراقي. فالقانون فوق الجميع ومن الضروري أن يتم تشكيل محكمة من القضاء مع عسكريين من أصحاب الاختصاص، بهدف محاسبة الفاسدين، وإنزال أقصى العقوبات بحق هؤلاء اللصوص، ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للفاسدين، وهذا سوف يحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي ولخدمة المواطن والاقتصاد العراقي. علماً أن حجم الأموال المسروقة من الاحتلال الأجنبي ولغاية الآن أكثر من ٢ تريليون دولار أميركي (مال+ عقارات+ ذهب). فاسترجاع هذه الأموال المسروقة تكفي لمدة ١٠سنوات قادمة لميزانية الحكومة من دون ايرادات النفط. وكذلك ايرادات الوزارات والهيئات العامة والخاصة. وهذه الأموال تشكل رصيد مالي للأجيال القادمة. بدون هذه الإجراءات وغيرها سيبقى العراق والشعب العراقي في دوامة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي

سؤال مشروع؟

هل يستطيع قادة المكونات الطائفية الثلاثة وقادة الأحزاب المتنفذة في السلطة القيام بذلك؟

في حالة عدم القيام بذلك وانتهاج سياسة مسك العصا من الوسط، فهي سياسة فاشلة وخطيرة... فثورة الجياع قادمة لا محال عندما تصل الأمور إلى الجماعة الحقيقية ونعتقد، أن ثورة الجياع ستنطلق من كافة أرجاء العراق

احذروا ثورة الجياع

المستقبل القريب سيكشف لنا المفاجآت الكثيرة حول ذلك وغيرها

يبقى الجهل متربعاً

محمد الأمارة

بقى الجهل والتطرف والابتعاد عن ثقافة أن تكون مواطناً تنتمي إلى البلد الذي وُلِدْتَ فيه وتعلَّمْتَ فيه وأكلت وشربت من خيراته، أشياء تُضعِف من شأن هذا البلد. فكلما كان المواطن منتمياً لبلده بجهده وعواطفه وعقله، وأن يوظف كل طاقاته من خلال دراسته وعمله وحبه لبلده الأم الذي نشأ فيه وشرب من مائه ومشى على أرضه، وخاصة ونحن في بلد يملك حضارة ٧٠٠٠ سنة، منها تعلَّم العالم كله القراءة والكتابة والاختراعات والحب لأرضه. لقد ابتعدنا كثيراً عن هذه الأوليات والأساسيات التي تجعل من العراق بلداً يُحتذى به، وأن يكون بلداً قوياً يَسُرُّ الإنسان بالفخر بانتمائه له

العقل الجمعي الذي سارَ بالناس إلى انتماءات وأفكار تشوبها شائبة سلبية، أو شوائب مختلطة بالحقيقة، إنها خلط للأوراق، إنها خداع للناس. كيف يمكن لأفكار خزعبلات وأفكار ليس لها أي أساس من الصحة أن تكون هي الأساس؟ أفكار ليس لها من العلم شيء، إلا أن جهال القوم هم الغالبية العظمى ممن انجرفوا، وهم أصلاً لأغلبية أجهل منهم، فتبادر إلى أذهان الآخرين نفس ما تبادر إلى ذهان من سبقهم

اليوم نعيش وسط عالم صاخب مليء بالشعارات، وكل منا يتبع إحدى تلك الشعارات ويتفاعل معها، ويحاول قدر الإمكان وقدر الجهد أن يعلو بتلك الشعارات التي تخدم فئة من الفئات، ضناً أنها هي الحقيقية، بسبب جهله أو خوفه من خزعبلات واهية قد تسبب له اللعنة، ونحن في العام ٢٠٢٦. لكن أن تعلو من شأن فئة هي تحارب بلدك، هي تنتقص من بلدك، هي تتحكم في مصيرك في هذا البلد من خلال اللعب بخيوط سوداء وسط ظلام الليل الحالك، وأنت تعيش وسط ظلام لا تعرف أين يديك من قدميك، لتغير كل مساراتك واتجاهاتك نحوها، لتزيد فيها قوة فوق قوة، فهذا شيء عجيب

والله أنا لهذه اللحظة لا أفهم ولا أستوعب كيف يفكر هؤلاء الناس بهذه العقول التي يملكونها وسط رؤوسهم، ألا يعرفوا أن كل ذلك يسيء لبلدهم، يسيء للمكان الذي عاشوا فيه، لحاضرهم ومستقبلهم؟ وكأني أنا ومجموعة صغيرة ممن نعرف ماذا يدور في المكان والزمان الحاضر... ستكون لنا وقفات أخرى وأخرى، سنكون من خلال الكلمة، ومن خلال إبداء وجهة النظر للآخرين بلقاءاتنا، ومن خلال تواصلنا مع الآخرين قد نصل يوماً ما ونعيد هؤلاء الناس لجادة الصواب

عاش العراق، والخذلان لمن يعادي هذا البلد العظيم.

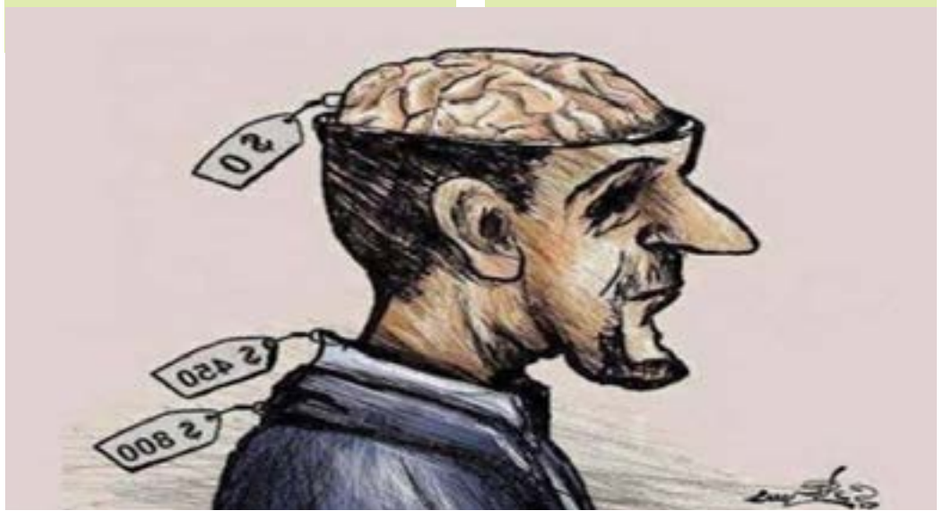

النضج.. حين يتحول الوعي إلى حضارة

أحمد عز الدين

قبل الدخول في صلب الموضوع لا بد من توضيح أن النضج لا يعني الكمال كما أن عدم النضج لا يعني سوء الإنسان أو انتقاصاً من قيمته، فالنضج هو قدرة متنامية على فهم الذات وإدارة المشاعر وتحمل المسؤولية والتعامل مع الحياة بوعي واتزان، أما عكسه عدم النضج فهو بقاء الإنسان أسير ردود الأفعال والمقارنات والبحث عن حلول مؤقتة بدل معالجة الأسباب، والأهم أن النضج ليس صفة يولد بها الإنسان بل رحلة مستمرة من التعلم والمراجعة والتطور

والحديث عن النضج لا يقتصر على الأفراد فحسب بل يمتد إلى المجتمعات أيضاً. تمتلك الأمم ثقافة قد ترتقي بها إلى البناء والإبداع أو تبقيها حبيسة الصراعات وتكرار الأخطاء. فالحضارات ليست إلا انعكاساً للطريقة التي يفكر بها الإنسان داخلها. الشخص الناضج لا يقيس قيمته بالمقارنة بالآخرين لأن المقارنة تحصره داخل حدودهم بينما يولد الإبداع حين يستوعب نجاحات الآخرين ثم يمزجها بقدراته وخبراته ورؤيته الخاصة فينتج منها شيئاً جديداً يحمل بصمته، لذلك لا يرى في نجاح الآخرين تهديداً بل فرصة للتعلم ومادة خاماً يبني بها تميزه. أما الشخص غير الناضج فتستنزف طاقته في القلق والمنافسات العقيمة والصراعات التي لا تنتج حلولاً بدل أن تستثمر في البناء والتطور فالقلق المستمر يبدد الطاقة ويضعف القدرة على رؤية الأسباب الحقيقية للمشكلات فينشغل الإنسان بمواجهة النتائج بينما تبقى الجذور دون علاج. وهذه القاعدة لا تنطبق على الأفراد فقط بل على المجتمعات أيضاً

فالمجتمع الناضج لا يشعر بالتهديد من تقدم الآخرين، بل يدرس أسباب نجاحهم ويتعلم منها ثم يضيف إليها ما يناسب ثقافته وظروفه، أما المجتمع غير الناضج فيقضي معظم وقته في لوم الآخرين أو تمجيد الماضي أو البحث عن عدو يحمله مسؤولية فشله، بينما تتآكل فرصه في التقدم. ولعل اليابان تمثل أحد أوضح الأمثلة على النضج الحضاري. فبعد الحرب العالمية الثانية خرجت دولة مدمرة واقتصاد منهار ومدن محروقة لكنها لم تجعل الهزيمة هوية دائمة ولم تستهلك طاقتها في البكاء على الماضي بل طرحت سؤالاً مختلفاً كيف نبني المستقبل؟ فاستثمرت في الإنسان، والتعليم والانضباط والبحث العلمي والإنتاج حتى أصبحت واحدة من أكثر بلدان العالم تقدما في الصناعة والتكنولوجيا والابتكار والأمر نفسه يمكن ملاحظته في دول مثل كوريا الجنوبية وألمانيا التي حولت الأزمات إلى دوافع للنهوض لأن ثقافة العمل والإصلاح كانت أقوى من ثقافة اجترار الألم

وفي المقابل لا تزال كثير من بلدان الشرق الأوسط رغم ما تملكه من ثروات بشرية وطبيعية وموقع استراتيجي تعاني من دوائر متكررة من الصراعات والانقسامات وضعف المؤسسات وهجرة العقول

لكن يبقى السؤال حاضراً ماذا يحدث عندما تصبح طاقة المجتمع موجهة نحو الخصومات أكثر من البناء؟ وماذا يحدث عندما يتحول الاختلاف إلى صراع والنقد إلى عداوة والمنافسة إلى رغبة في إقصاء الآخر؟

إن المجتمع الذي يستهلك معظم طاقته في الصراع لا يبقى لديه ما يكفي للإبداع. فالطاقة واحدة إما أن تتحول إلى علم أو إلى خصومة، وإما أن تتحول إلى صناعة أو إلى نزاع وإما أن تستثمر في بناء الإنسان أو تهدر في هدمه. وهنا تتجلى المفارقة فكثير من الأفراد وكثير من المجتمعات يبحثون عن علاج يخفف الألم لكنهم لا يريدون تغيير نمط التفكير الذي صنع ذلك الألم فتسكن الألم بينما تبقى الأسباب كما هي فتعود المشكلات بأشكال جديدة وكأن التاريخ يعيد نفسه في كل جيل

ولهذا فإن التنمية الحقيقية لا تبدأ ببناء الطرق ولا بتشييد الأبراج بل تبدأ ببناء الإنسان، فالإنسان الناضج ينتج أسرة أكثر استقراراً والأسرة الواعية تنتج مجتمعًا أكثر تماسكا والمجتمع المتماسك ينتج بلداً أكثر عدلاً وقدرة على الإبداع، وكل حضارة عظيمة بدأت أولاً بطريقة تفكير مختلفة قبل أن تتحول إلى مصانع وجامعات وإنجازات

إن أعظم استثمار يمكن أن يقدمه الإنسان لنفسه ليس أن يهزم الآخرين، بل أن يهزم جهله بذاته وأن يحول طاقته من المقارنة إلى الإبداع ومن القلق إلى العمل ومن الصراع إلى البناء. وعندما يصبح هذا الوعي ثقافة يتبناها مجتمع كامل تولد الحضارات. أما حين يسود اللوم والخوف واجترار الماضي فإن الزمن يتغير لكن طريقة التفكير تبقى كما هي فيبدو المجتمع وكأنه يعيش في القرن الحادي والعشرين بأدوات بينما يعيش بعقلية تنتمي إلى قرون مضت

كيف تشكل المرأة ملامح المستقبل؟

حوراء علي الركابي

لم يعد الحديث عن دور المرأة مجرد جزء من أدبيات التمكين أو استحقاق حقوقي تقليدي، بل أصبح ضرورة استراتيجية لتشكيل المستقبل وفهم اتجاهاته. إن تحول المرأة من موقع المترقب أو المشارك الخجول إلى موقع صانعة الأثر يعكس إعادة رسم خريطة القيادة والفكر والابتكار على مستوى العالم

القيادة بالرؤية والابتكار

تتجلى صناعة الأثر في قدرة المرأة على تقديم أنماط قيادية تجمع بين الحكمة العملية والذكاء العاطفي. في عالم يواجه أزمات متسارعة، أثبتت الدراسات والإحصاءات الحديثة أن المؤسسات والدول التي تقودها أو تشارك في قيادتها النساء تُبدي مرونة أعلى، واستجابة أكثر تكاملاً للأزمات

الابتكار التقني والعلمي: اقتحمت المرأة مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، ولم تعد تكتفي بالمشاركة، بل أصبحت تقود أبحاث الذكاء الاصطناعي، وعلوم الفضاء، والطب المتقدم

إعادة تعريف بيئة العمل: أدخلت المرأة مفاهيم جديدة للقيادة تقوم على التعاطف المؤسسي، والتفكير المرن، وبناء فرق العمل المتوازنة، مما أدى إلى رفع الإنتاجية وتعزيز الابتكار التشاركي

الاستثمار في الإنسان والمجتمع

إن الأثر الذي تتركه المرأة لا يقاس فقط بالأرقام والمناصب التنفيذية، بل يمتد إلى العمق المجتمعي والتربوي. فالمرأة هي المحرك الأساسي لرأس المال البشري؛ حيث يترجم تمكينها التعليمي والاقتصادي بشكل مباشر إلى تحسين مستويات الصحة والتعليم للجيل القادم

بناء أجيال المستقبل: إن صياغة الوعي وغرس قيم المعرفة والابتكار تبدأ من البيئة الأولى التي تديرها المرأة وترعاها

الريادة المجتمعية: تقود النساء عالمياً معظم المبادرات غير الربحية والمشاريع ذات الأثر الاجتماعي المباشر، لا سيما في مجالات الرعاية الصحية، وحماية البيئة، والتعليم الشامل

الاستدامة والتغيير المؤسسي

تتميز صناعة الأثر برؤيتها طويلة الأجل؛ فالأثر الحقيقي هو ذلك الذي يتجاوز المكتسبات اللحظية ليصبح نهجاً مستداماً. عندما تتاح للمرأة فرصة صياغة السياسات العامة والتشريعات الاقتصادية، تميل القرارات إلى التركيز على

الاستدامة البيئية: زيادة الاهتمام بقضايا التغير المناخي والطاقة النظيفة لحماية الموارد للأجيال القادمة

العدالة الاقتصادية: توسيع قاعدة الفرص وتقليل الفجوات الاستثمارية والتنموية في المجتمعات النامية والحديثة

إن رهان المستقبل يعتمد بالكامل على استثمار الطاقات البشرية بكامل طيفها. والمرأة عندما تُمنح المساحة والأدوات، لا تصنع نجاحها الخاص فحسب، بل تعيد تصميم المشهد الإنساني والاقتصادي برؤية أكثر شمولاً وتوازناً. صانعة الأثر ليست مجرد عنوان، بل هي العقل واليد التي تخط ملامح الغد

خطاب الكراهية والتحريض في الزمن المعاصر... دراسة في الآثار السياسية والجذور والوظائف

فاطمة الملكشاهي

لم يعد خطاب الكراهية والتحريض في العصر الحديث ظاهرةٌ هامشية ترتبط بالمواقف الانفعالية أو الخلافات العابرة، بل أصبح أحد أبرز الأدوات التي تستخدم في إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية. فقد أدى التطور الهائل في وسائل الأعلام والاتصال الرقمي إلىٰ توسيع هذا الخطاب، حتى غدا قادراً على تجاوز الحدود الجغرافية والتأثير على الرأي العام، وإعادة تشكيل التصورات الجمعية تجاه الأفراد والجماعات

لا تكمن خطورة هذا الخطاب في أنه تعبيراً عن مشاعر سلبية، بل صار يستخدم في توظيفه من أجل المصالح السياسية، وإضفاء الشرعية على بعض القوى المهيمنة في الساحة، فخطاب الكراهية، ماهي إلا وسيلة تدعم التفرقة بين الأفراد في المجتمع لكي يسهل السيطرة عليه والتحكم فيهم

« ماهية خطاب الكراهية «

في البدء علينا أن نُلقي الضوء على تعريف خطاب الكراهية، حتى يتبين لنا جوهره الأساسي

خطاب الكراهية في الاستعمال العام، يشير إلى خطاب مسيء يستهدف جماعةً أو فرداً إستناداً إلى خصائص متأصلة، مثل العرق أو الدين أو نوع الجنس، وقد يهدد السلم الإجتماعي. أما التعريف الموحد والعام الذي استندت عليه الأمم المتحدة في خطة عملها بشأن خطاب الكراهية بأنه... «أي نوع من التواصل، سواء في الكلام أو الكتابة أو السلوك يهاجم شخصاً أو جماعة أو يستخدم لغة إزدرائية أو تمييزية على أساس الدين أو العرق أو اللون أو النسب أو نوع الجنس أو أي عامل آخر من عوامل الهوية»

أما تعريف التحريض هو حث شخص آخر، أو إقناعه، أو دفعُه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لارتكاب فعل غير مشروط أو جريمة، وهو يُعدّ من صور المساهمة الجنائية ويعاقب عليه القانون، ويشمل معاني متعددة في اللغة والقانون

منها: الحث والدفع، وطلب أمر معين وأثارة الآخرين

خلق فكرة معينةٍ، مثل زرع فكرة الجريمة أو الفعل في ذهن الشخص وتحفيزه عليها

ومفهوم التحريض هنا يتواءم مع خطابات الكراهية، فالتحريض يدخل ضمن دائرته، حيث تتغذى هذه الخطابات على التحريض والحث على الكراهية تجاه بعض الأطراف في المجتمع. ودائماً ما تستخدم حرية التعبير في كثيرٍ من الاحيان كغطاء لخطابات الكراهية والتحريض، ولكن شتان ما بين الاثنين

هنا يطرح سؤال... ما الفرق بين حرية التعبير وخطاب الكراهية؟

الفرق الأساسي بينهما هو أن حرية التعبير هو حق أساسي لنقل الأفكار والآراء النقدية أو السياسية دون إيذاء، بينما خطاب الكراهية يتجاوز ذلك ليستهدف الهوية ويحرض على العنف والتمييز

« الجذور الفلسفية والنفسية لخطاب الكراهية «

يتغذى خطاب الكراهية على آليات نفسية عميقة، مثل الخوف من المختلف وتشكيل الهوية الجماعية، ومن منطلقات فلسفية تقوم على رفض الآخر وإقصائه

* الجذور الفلسفية: وتتمثل بثنائية الأنا والآخر، حيث يرى بعض الفلاسفة أن وعي الجماعة بذاتها يتأسس على نفي وإقصاء المجموعات الأخرى، حيث يعد الخطاب التحريضي سقوطاً للعقلانية، نتيجة لتنازل العقل عن المنطق والحكمة لصالح السرديات الاستعلائية التي تبرر التمييز

* الجذور النفسية: تتأصل الجذور النفسية في الاستثمار في الخوف، حيث يبدأ العداء عادةً من الخوف الغريزي من المجهول أو من فقدان الامتيازات، فيتحول الخوف إلى كراهية منظمة، حيث يلجأ الأفراد إلى إسقاط المخاوف الداخلية، والنقائص ومشاعر العجز على الآخرين

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الدعاية دوراً مهما في خطاب الكراهية، حيث تحول الافراد إلى جماعات متناحرة فيما بينها، فنجد اليوم بعض الخطابات السياسية المحرضة على الكراهية والاستعلاء تنتشر وتأخذ صداها في المجتمع، فالإعلام المضلل والدعاية لهما تأثير كبير في ترسيخ العوامل النفسية والاجتماعية في خطابات الكراهية، وكل ذلك يسهل على الاجندات والأحزاب السياسية عملها في توجيه المجتمع وقيادته لصالحها، حيث يتم تخدير المجتمع وإشباعه بخطابات الكراهية بوساطة الدعاية المضللة.

« خطاب الكراهية في الواقع السياسي المعاصر «

ازدادت في الآونة الأخيرة خطابات الكراهية، وتوظيفها في الصراعات السياسية، حيث تصاعدت وتيرته في الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، مما أثار الانقسامات والصراعات الدينية والقومية والطائفية، وهذا ما نشهده في كثير من النماذج عالمياً في وقتنا الحاضر، وحتى في الدول العربية التي شهدت مثل تلك الخطابات وخاصةً في العراق، حيث تبلور هذا الخطاب في المواجهات السياسية والتحريض الطائفي ضد أبناء المكونات فيما بينهم، ونمت هذه الظاهرة وازدادت بعد العام ٢٠٠٣، حيث تجلت هذه الظاهرة في الخطاب الديني والتفرقة الطائفية بين المذاهب، وهذا ما يخدم مصالح الاحزاب السياسية الساعية إلى السلطة. من خلال الدين والطائفة، لكي تتمكن من تخدير الشعب وتشتيته، وإبعاده عن المطالبة بأبسط حقوقه في العيش الكريم. وخطورة هذه المسألة تكمن في كيفية تلقي المجتمع لها، ولاسيما أن المجتمع العراقي معروف بعاطفيته وسرعة التأثير عليه من خلال الخطابات الشعبوية التي تغذي الكراهية والتحريض، حيث شهدنا كثير من رجال الدين على المنابر يحرضون ويغذون الانقسامات من خلال هذه الخطابات، وكذلك رجال السياسة الذين يستخدمون الدين لأجل المصالح السياسية وبقائهم في السلطة

« سبل مواجهة خطابات الكراهية «

التصدي لخطاب الكراهية لا يتحقق بمجرد سن القوانين أو فرض العقوبات، وإنما يتحقق ببناء منظومة متكاملة تجمع بين القانون، والثقافة، والتعليم، والإعلام، والعمل السياسي المسؤول، فالكراهية ليست ظاهرة قانونية فحسب، بل إنها ظاهرة اجتماعية وفكرية وسياسية، تتغذى على الانقسامات والأزمات وضعف الثقة بين مكونات المجتمع

فمواجه تلك الخطابات تتم عبر آليات مترابطة تحد منها وهي:

* بناء منظومة قانونية رادعة: حيث تُعد التشريعات من أهم الأدوات للحد من خطاب الكراهية، شريطة أن تصاغ بدقة بحيث تجرم التحريض على العنف والتمييز والكراهية، من دون أن تتحول إلى وسيلة لتقييد حرية التعبير عن الرأي أو إسكات المعارضة السياسية، فينبغي أن يكون معيار التجريم هو التحريض على الإضرار بالآخرين، وليس الاختلاف بالآراء

* ترسيخ ثقافة المواطنة وتعزيز الحوار والتماسك المجتمعي: كلما تضعف الهوية الوطنية، تزداد فرص انتشار الخطابات القائمة على الكراهية والانتماءات الضيقة، لذلك فإن ترسيخ مفهوم المواطنة، بوصفها أساس للعلاقة بين الفرد والدولة، يسهم كثيراً في الحد من النزاعات الطائفية والعرقية والقومية، والسبيل في ترسيخ هذه الثقافة هي تعزيز الحوار القائم على الاعتراف المتبادل واحترام التنوع في المجتمع

* إصلاح المنظومة التعليمية: لا تقتصر المنظومة التعليمية على التعليم ونقل المعرفة، بل يشمل ذلك بناء الشخصية وغرس قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر، وهذا ما يعزز التفكير النقدي وقبول واحترام التنوع

* مسؤولية النخب السياسية والدينية والثقافية ودور الإعلام: تمتلك النخب تأثيراً مباشراً على الخطابات، وفي تشكيل الرأي العام، وذلك فأن التزام النخب بخطاب معتدل ومسؤول يسهم في تهدئة الاحتقان وتعزيز الثقة بين مكونات المجتمع. ويتحمل الإعلام مسؤولية اخلاقية واجتماعية كبيرة، وذلك من خلال الالتزام بالموضوعية والحياد وتجنب الأثارة، وعدم منح المنابر للخطابات التي تؤجج الانقسام المجتمعي

في النهاية إن مواجهة خطاب الكراهية ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي مسؤولية الدولة ومؤسساتها، والمجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية والإعلامية، والنخب الفكرية والسياسية، فضلاً عن مسؤولية الأفراد أنفسهم

بسام البديري

كانتبري – إنجلترا
١٥ مارس ٢٠١٩

كانت السماء تمطر بخفة عندما وقفت إيما هاريس أمام نافذة منزلها الصغير، تتأمل قطرات المطر وهي تنساب على الزجاج.
لم تكن قد تجاوزت الثامنة عشرة من عمرها حين تزوجت من دانيال ووكر، الشاب الذي أحبته منذ سنوات الدراسة. كانا يحلمان بحياة هادئة، ومنزل يملؤه ضحك الأطفال
لكن الأحلام لا تتحقق دائمًا كما يرغب أصحابها.
مرّ عام، ثم عام آخر، ولم تحمل إيما.
أصبحت زيارات الأطباء جزءًا من حياتهما، وكانت نتائج الفحوصات تؤكد في كل مرة أن كل شيء طبيعي، وأن عليهما الانتظار فقط
إلا أن الانتظار كان أقسى من أي مرض.
لاحظ دانيال أن زوجته بدأت تنعزل عن العالم، فأصبح يقضي ساعات طويلة محاولًا إخراجها من صمتها.
وفي إحدى الأمسيات قال لها:
_ما رأيكِ أن تعملي في روضة للأطفال؟ ربما يمنحكِ وجودهم بعض الراحة
ابتسمت ابتسامة باهتة، ثم وافقت.
في البداية، أحبت إيما عملها.
كان الأطفال يركضون حولها، يضحكون، ويتشاجرون على الألعاب، ثم يتصالحون بعد دقائق.
كانت تعاملهم بحنان، لكنها في أعماقها كانت تشعر بوخزة مؤلمة كلما حملت طفلًا بين ذراعيها
كانت تتساءل دائمًا:
(لماذا يُرزق الجميع بالأطفال إلا أنا؟)
وبمرور الوقت، تحول هذا السؤال إلى شعور خفي بالغيرة، ثم إلى شيء أكثر ظلمة، حتى إنها أصبحت تخجل من الاعتراف به لنفسها

قصة قصيرة

العقاب

في صباح أحد الأيام، انقلب كل شيء.
ارتفع صراخ إحدى المعلمات داخل الروضة.
(أحد الأطفال يختنق!)
ركض الجميع نحو مصدر الصوت.
كان طفل في الخامسة من عمره يُدعى لوكاس ميلر قد ابتلع قطعة صغيرة من لعبة بلاستيكية.
كان وجهه يزداد ازرقاقًا، ويداه ترتجفان وهو يحاول عبثًا أن يلتقط نفسًا واحدًا
وقفت إيما على بعد خطوات.
كانت تعرف تمامًا ما يجب فعله؛ فقد خضعت قبل أشهر لدورة في الإسعافات الأولية، وكانت قادرة على إنقاذه في ثوانٍ
لكنها بقيت مكانها.
كانت تنظر إلى الطفل وهو يصارع الموت، وكأن قدميها التصقتا بالأرض
مرّت ثوانٍ...
ثم دقائق...
حتى سقط جسد لوكاس ساكنًا
ساد الصمت.
أما داخل إيما، فقد حدث شيء
لم تستطع تفسيره
لم تبكِ.
ولم تشعر بالذنب.
بل أحست براحة غريبة، وكأن حملًا ثقيلًا أُزيح عن قلبها
وفي تلك الليلة، لم تستطع النوم.
لم يكن وجه لوكاس هو ما يطاردها...
بل شعورها بالراحة.
مرت أشهر.
وفي صباح هادئ، خرجت إيما من غرفة الطبيب وهي تحمل نتيجة تحليل الحمل
كانت حاملًا.
احتضنت دانيال وهي تبكي من الفرح، وشعرت للمرة الأولى منذ سنوات أن الحياة ابتسمت لها
قالت لنفسها:
(ربما كانت كل تلك الأيام مجرد اختبار.)
لكن بعض الاختبارات لا تنتهي عند هذا الحد.
بعد أسابيع قليلة، كانت تشرح للأطفال قصة مصورة داخل أحد الفصول
وأثناء حديثها، وقع بصرها على طفل يجلس وحده في آخر الصف
لم يكن يشارك الآخرين.
لم يبتسم.
ولم يتحرك.
كان يحدق إليها فقط.
توقفت عن القراءة، ثم اقتربت منه. وقالت:
_ما اسمك؟
لم يُجب.
ظنت أنه خائف، فابتسمت وغادرت إلى الفصل المجاور
لكنها ما إن دخلت حتى تجمدت في مكانها.

الطفل نفسه...
كان يجلس في آخر الفصل الآخر.
الملابس نفسها.
النظرة نفسها.
والوجه نفسه.
وجه لوكاس.
شعرت بقشعريرة تسري في جسدها.
اقتربت منه مرة أخرى. وقالت:
_من أنت؟
بقي صامتًا.
وفجأة، انقطع الهواء عن رئتيها.
وضعت يديها على رقبتها، وأخذت تتراجع إلى الخلف
وهي تشير للأطفال طالبة النجدة
لكنهم جميعًا ظلوا جالسين في أماكنهم.
لم يتحرك أحد.
لم يتكلم أحد.
وفجأة نهض الطفل.
ركض نحوها بسرعة.
وارتطم بطنها برأسه.
ثم...
اختفى.
وسقطت إيما فاقدة الوعي.
عندما استعادت وعيها، كانت في المستشفى.
جلس دانيال إلى جوارها، وعيناه حمراوان من البكاء.
سألته بصوت مرتجف:
_هل طفلنا بخير؟
أطرق رأسه طويلًا، ثم قال:
_لقد فقدناه.
صرخت إيما وهي تبكي، وأخبرته بما حدث داخل الفصل
استمع إليها بصمت، ثم غادر إلى الروضة وهو يشتعل غضبًا
اتهم الإدارة بالإهمال، واتهم الأطفال بعدم مساعدتها
لكن المديرة طلبت منه أن يشاهد تسجيلات كاميرات المراقبة
ظهرت إيما وهي تدخل الفصل وحدها.
وقفت في آخر الغرفة.
وأخذت تتحدث مع فراغ.
ثم أمسكت برقبتها، وبدأت تختنق وتسقط أرضًا
وفي ذلك اليوم، كان فريق طبي موجودًا داخل الروضة لتنفيذ تدريب على إجراءات السلامة، فهرع أفراده إلى الفصل بعد سماع صراخ الأطفال، وتمكنوا من إسعافها
لم يظهر في التسجيل أي طفل يقف أمامها.
ولم يظهر لوكاس.
قال أحد الأطباء بعد مشاهدة التسجيل:
_قد تكون هذه هلوسات ناتجة عن اضطراب نفسي شديد، وربما تضاعفت بسبب الحمل والصدمة النفسية
عاد دانيال إلى المستشفى وهو عاجز عن تفسير ما رآه
بعد خروجها بأيام، طلبت إيما من زوجها أن يجلس معها
قالت بصوت مرتجف:
_هناك شيء أخفيته عنك.
ثم اعترفت بكل شيء.
اعترفت بأنها كانت تستطيع إنقاذ لوكاس.
واعترفت بأنها اختارت ألا تفعل.
ساد صمت طويل.
ثم قال دانيال:
كنتِ الوحيدة التي تستطيع إنقاذه.
لم تجب.
وأضاف وهو ينهض من مكانه:
_قد يغفر القانون... وقد ينسى الناس... لكن الإنسان لا يستطيع أن يهرب من ضميره
مرت الأشهر.
ومع مرور الوقت، استعادت إيما شيئًا من هدوئها.
وحين علمت أنها حامل للمرة الثانية، ظنت أن الماضي انتهى إلى الأبد
لكن الماضي...
كان ينتظرها.
في صباح بارد، تلقى دانيال اتصالًا من المستشفى.
طُلب منه الحضور فورًا.
وصل مسرعًا، ليجد طبيبًا يقف أمامه بصمت.
قال الطبيب:
_ نأسف... لقد توفيت زوجتك.
همس دانيال:
_كيف؟
أجاب الطبيب:
_اختناق.
«لا توجد أي آثار تدل على اعتداء أو خنق، كما أن تقرير الطب العدلي لم يجد سببًا عضويًا يفسر توقف التنفس
ظل دانيال صامتًا.
ثم سأل السؤال الوحيد الذي كان يخشاه:
(أين وجدت؟)
نظر الطبيب إليه، ثم قال:
_داخل الفصل نفسه... الذي توفي فيه الطفل لوكاس
أُغلقت الروضة بعد الحادثة بوقت قصير.
ورغم مرور السنوات، ظل بعض سكان كانتبري يروون أنهم، عند اقتراب الغروب، يرون طفلًا صغيرًا يجلس في آخر ذلك الفصل، صامتًا، لا يتحرك، يحدق في الباب كأنه ينتظر شخصًا ما
أما دانيال، فلم يعد يسأل نفسه إن كان ما حدث لزوجته مرضًا نفسيًا... أم عقابًا لا يعرف البشر له تفسيرًا
فبعض الأسئلة...
تبقى بلا إجابة.
وبعض أنواع الصمت...
لا يغفرها أحد.

إلى صورتي الأولى

شذى عسكر

أيتها المقيمةُ في أعماقي
جذوةً
لا يخبو أوارُها
وسرَّ وردةٍ
تُزهرُ
كلما أيقنَ الشتاءُ
أنها انطفأت

أعتذرُ
لأنني تأخرتُ
في الانتصارِ لكِ
وكان الأجدرُ بي
أن أختارَكِ
كلما ازدحمَ الطريقُ
بما لا يُشبهكِ
وكلما حاولتِ الأيامُ
أن تنتزعَ
سكينةَ قلبكِ

واليوم
أردُّ إلى روحكِ
صفوَها
وألمُّ من دروبِ العمر
ما تناثرَ من بهائِكِ
وأمضي بكِ
إلى الجهاتِ
التي تعرفُ اسمَكِ
ومنذُ هذه اللحظة

سأُصغي
إلى النداءِ الخفيِّ
الذي تحفظُه روحُكِ
وأتبعُ الأثرَ
الذي لا يقودُ
إلّا إليكِ

لن أُثقلكِ
بما ليس لكِ
ولن أُؤجِّلَ أفراحَكِ
إلى غدٍ
قد لا يأتي

سأدعُكِ
تمضينَ كما خُلقتِ
خفيفةً
كأوّلِ الضوء
وراسخةً
كشجرةٍ
تُصادقُ الريحَ
ولا تُسلِّمُها جذورَها

فأنتِ
ما خُلقتِ
إلّا لتعودي
إلى صورتِكِ الأولى
تلك التي
لم يمسَّها
ضجيجُ العالم

تُزهرين
لا لأنَّ الربيعَ
حلَّ
بل لأنَّ في أعماقِكِ
ربيعًا

لا تُبدِّلُه
الفصول

وهأنذا
لا أستعيدُكِ
من أحد
ولا أفتِّشُ عنكِ
في الجهات

إنما أستعيدُكِ
وأردُّكِ
إلى صفائِكِ الأوّل

حيثُ يبدأُ كلُّ شيءٍ
في هدوء

كما يجدُ النهرُ
مجراه
ويعثرُ القلبُ
على اسمِهِ
بعد طولِ الغياب

غيابٌ مُزمن

مشتاق حميد فنجان

وهمستُ للوردِ الملونِ
أوَّلَ الأسماءِ كانت في دمي
فخرجتِ أنتِ
ورسمتُ حرفَكِ
فوقَ خدِّ الغيمِ قبلَ رحيله...
فتناثرت
قطراتُ حُبكِ
في فمي
ما كنتُ أدري
أن نارَكِ قرَّرت
أن توقدَ الجزءَ المبللَ في انطفائي
إني أشمكِ من بعيد...
عطراً يؤانسُ غربتي
يعقوبُ آمنَ بالقميصِ
ليستردَّ من الغيابِ عيونَهُ
فمتى يعودُ القلبُ منتصراً
على هذا الغياب؟
إني أرى عينيكِ
من بين السحاب...
تطلُّ كالوهجِ المباركِ
فوقَ ذرات التُّراب
هذي بقايا العُمرِ
تبحثُ عن يديكِ
لتجمعي منها الجميل،
وتبعدي عنها الخراب
فمتى يعودُ القلبُ
منتصراً على هذا الغياب؟

في محراب روحك

لمى النقاش

تتركُ بين نبضي فوضى المواويل القديمة
وأخبّئُ عينيكَ في آخر زاويةٍ من تعبي
كأنني أخشى
أن يسرقهما الغيابُ منّي

وأسرقُ من عينيكَ
تلك النظرة التي كانت تُربك أنوثتي
كلّما مرّت على قلبي
كأنك لا تنظر إليّ بل تكشفني
وأتعبّدُ في محرابِ روحك

كامرأةٍ أرهقها الحنين
فعادت إلى صدرك
كأنها تعودُ إلى اللهفةِ الأولى
وأدنو منك بخوفِ طفلةٍ
وجدت الأمان أخيراً...

وأرتمي بين يديكَ
كأن قلبي خُلِق ليُحبّك وحدك
ترسمني... ثم تُبعثرني
وتزرعُ في جسدي
ضوءاً يشبه الجنون

حتى صرتُ كلّما تذكّرتك
أضاءت روحي
كمدينةٍ مرّ الحبُّ فيها
ولم يغادرها أبداً.